جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكالية السِلم الاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية في العالم العربي

دراسة حالة الجزائر 2008-2016

مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة

جقبوب مريم

إشراف الدكتور

رافع أمبارك

أعضاء لجنة المناقشة :

د . بالعايب بلقاسم .....رئيسا

د . رافع امبارك .....مشرفا ومقررا

د. رمضاني مفتاح .....عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علين فهو العلي القدير لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ "**رافع أمبارك**" الذي قام بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل بتقديم المساعدة دون كلل أو ملل والشكر الموصول إلى الأستاذ "**الكر محمد** " بما أفادني به .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من أوقاتهم لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"**قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين**"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "**الله جل جلاله**"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..... ونصح الأمة ..... إلى نبي الرحمة ونور العالمين "**سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار.... إلى من أحمل إسمه باختصار..... أرجوا من الله أن يمد في عمرك.

إلى من كان دعاؤها نجاحي وحنانها بلسم لرجراحي أمي "رحمها الله"ذ

إلى رمز الحنان **زوجي** .... إلى هبة الرحمن أولادي .... إلى فيض الأمان أخي وأخواتي وصديقاتي .

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي .

جقبوب مريم

مقدمة

تعد الأزمات الاقتصادية أحد أهم محاور البحث والدراسة التي اهتمت بها الكثير من دول العالم والباحثين خصوصا. ولم تتوقف على الدراسات الاقتصادية فقط بل امتدت لتشمل والدراسات السياسية التي حاولت ربط هذا المفهوم ببعض المتغيرات مثل الديمقراطية، الديكتاتورية والدولة الريعية والنفطية خصوصا في دول العالم الثالث ، وما أثار جدلا واسعا حول هذه الثورة التي تتصدر اقتصاديات هاته الدول كنعمة أو نقمة فالأزمات الاقتصادية تعبر عن نفسها في العديد من المشاكل والقضايا وأبرزها الأثر الذي أحدثته على حالة السلم الاجتماعي في دول العالم العربي .

فالسلم الاجتماعي يعتبر مهما جدا لأي مجتمع كان، والمجتمع لا يكون مستقرا و قوي البنية ومزدهر النمو إذا لم تكن أوضاعه مستقرة، وتسوده الرفاهية والطمأنينة، لذا فقد شكل تحقيق السلم الاجتماعي والشعور بالأمن والاستقرار هاجسا ملازما لحياة الأمم، حيث ارتبط تاريخ الأمم والمجتمعات بالسعي نحو تحقيق السلم الاجتماعي بالرغم من أن المجتمعات البشرية تتفاوت في مسأة تحقيقه فأحيانا تشعر بأنها حققته، وأحيانا أخرى تبدوا كأنها تعجز عن الإمساك به، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية والتي يفترض أن ارتفاع الدخل الوطني فيها سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، وتحسين مستوى المعيشة الأمر الذي من شأنه إرساء دعائم السلم الاجتماعي، إلا أن التجربة تشير إلى أن السلم الاجتماعي فيها طالما تميز بهشاشته وبقي متأثرا بالعديد من الأزمات والجزائر بوصفها إحدى هذه الدول عاشت تلك التجربة عبر محطات عدة.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن مسألة تحقيق السلم الاجتماعي مسألة تهمنا جميعا ليس بوصفنا باحثين سياسيين فقط لكن بوصفنا مواطنين نسعى للعيش في وطن ملؤه الاستقرار، فالقيام ببحوث علمية حول ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على السلم الاجتماعي من شأنه أن يبرز مكامن الخلل في العلاقة بين هذين المتغيرين ومن ثم العمل على إصلاحها، كما من شأنه إثراء المكتبة وأن تكون مصدر فائدة للطلبة المهتمين بهذا النوع من الدراسات.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي تحدثه الأزمات الاقتصادية التي بها العالم في عملية تحقيق السلم الاجتماعي وكيفية تعامل النظام مع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي وتقديم بعض التصورات لمستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر والخروج ببعض النتائج.

أسباب اختيار الموضوع :

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين ما هو موضوعي وبين ما هو ذاتي :

الأسباب الموضوعية: وتتمثل في أن هذا الموضوع يعتبر حديث الساعة ليس في الجزائر فقط بل في الكثير من الدول العربية التي بدأ يساورها القلق بشأن مسألة تحيق السلم الاجتماعي وبدأت تتراجع سياستها استعدادا لمرحلة ما بعد الأزمة.

الأسباب الذاتية : الرغبة في معرفة الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم وارتباطها بعدة مجالات (اقتصادية ، سياسية، اجتماعية..) ، الأمر الذي من شأنه توسيع مذكري كطالبة في مجال العلوم السياسية.

الدراسات السابقة :

يمكن رصد بعض الدراسات التي اهتمت بالأزمات الاقتصادية واشارت ولو بشكل غير مباشر إلى مسألة تحقيق السلم الاجتماعي دراسة لإيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة كليمنتس، العراق.

- دراسة لحسين مهدوب بعنوان "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية –حالة– إيران، يذهب فيها إلى أن الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات البلدان المصدرة للنفط من الإقدام على برامج اتفاق عام كبير دون الحاجة لفرض الضرائب ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخيمية وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.

إشكالية الدراسة:

إن فقدان السلم الاجتماعي ظاهرة عامة قد تشهدها المجتمعات على اختلافها إلا أن الدول العربية وخاصة الريعية منها لها خصوصية في كيفية التعامل معها وهو الأمر الذي ينطبق على الجزائر بوصفها إحدى تلك الدول وعليه نطرح الإشكالية الآتية : **ما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية للعالم العربي على السلم الاجتماعي؟**

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : تؤثر الأزمات الاقتصادية على سلم واستقرار الدول.

الفرضية الثانية : مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتخلي النظام عن المداخيل الريعية والتوجه نحو بناء قاعدة اقتصادية قوية.

المقاربات المنهجية:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي** لوصف مختلف الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على حالة السلم الاجتماعي، كما اعتمدت على **منهج دراسة الحالة** على اعتبار أن الدراسة تركز على حالة الجزائر مما يسمح بالتعمق في فهم كيفية تحقق السلم الاجتماعي فيها.

أما من ناحية الإقترابات قد تمت الاستعانة **باقتراب الاقتصاد السياسي** الذي يسهم في فهم الأزمات الاقتصادية وكيفية تعامل الأنظمة العربية معها كما يسهم في فهم طبيعة العلاقة بين الاقتصادي والسياسة في هذه الدول، بالإضافة إلى **اقتراب النظم** الذي يسهم في فهم كيفية استجابة النظام لمختلف المطالب التي تأتيه من البيئة والتي صاحبت حالات فقدان السلم الاجتماعي والاستعانة بأسلوب بناء السيناريو.

التحديد الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

الأزمة : هي علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلفي التوازن.

الأزمة الاقتصادية :

الدولة الريعية : هي الدولة التي تعتمد في أداء نشاطاتها على دخل خارجي يتم الحصول عليه من بيع مادة أولية أو نتيجة للموقع الاستراتيجي للدولة أو الضرائب التي تفرضها على تحويلات العاملين بالخارج وليس نتيجة عملية إنتاجية.

السلم الاجتماعي: الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته و شرائحه مما يولد حالة من الانسجام والتوافق نابعة من شعور الإنسان بأمنه الاجتماعي.

خطة الدراسة :

تتضمن الدراسة ثلاث فصول :

الفصل الأول معنون بـ : الإطار النظري للأزمات الاقتصادية والسلم الاجتماعي وهو عبارة عن إطار نظري (متغيرات الدراسة من خلال مبحثين الأول يتطرق إلى **ماهية السلم الاجتماعي** في حين يتناول المبحث الثاني **مفهوم الأزمات الاقتصادية** .

أما الفصل الثاني المعنون بـ: **الأزمات الاقتصادية وآليات التعامل معها في ظل الأنظمة العربية** ويتضمن ثلاث مباحث، الأول يدرس الأزمات الاقتصادية وتداعياتها والمبحث الآني ميكانيزمات وآليات تعامل الأنظمة العربية في ظل الضغط الاجتماعي أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى النظام الجزائري، وتعامله مع الأزمة الاقتصادية.

وجاء الفصل الثالث لدراسة انعكاسات الأزمة الاقتصادية على السلم الاجتماعي في الجزائر من خلال مبحثين المبحث الأول خص سياسات الحكومة في شراء السلم الاجتماعي ومراحل تطبيقه بينما المبحث الثاني أظهر مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر.

صعوبات الدراسة :

قلة الدراسات الأكاديمية التي تربط علاقة الأزمات الاقتصادية بمسألة تحقي السلم الاجتماعي في الدول العربية وفي الجزائر خاصة وعدم توفر الكثير من المراجع في المكتبة، بالإضافة إلى عدم التحكم الجيد في اللغات الأجنبية وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة من المراجع الأجنبية والتي من شأنها إثراء عملية البحث

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسلم الاجتماعي والأزمات الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية السلم الاجتماعي ومفهومه.

المطلب الأول : معنى السلم الاجتماعي وحقيقته

المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي ومقوماته .

المطلب الثالث: أهمية السلم الاجتماعي وكيفية حمايته.

المطلب الرابع: السلم الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية ماهية.

المطلب الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وخصائصها ونتائجها.

المطلب الثالث: المخاوف الاقتصادية وطرق اكتشاف الأزمة وحلها.

المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بمفاهيم أخرى.

المبحث الأول: ماهية السلم الاجتماعي.

تمهيد:

يعتبر السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة فهو قيمة أساسية ومحورية في الحياة والسلم في اللغة كلمة واضحة المعنى تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان وتحكي رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفا نبيلا لجميع الشعوب. والسلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار.

ويطلق السلم على ما يقابل حالة الحرب والصراع، قال ابن منظور: السلم والسلم، الصلح، وتسالموا: تصالحوا، والمسالمة المصالحة[1].

والسلم أ السلام في الاصطلاح له معنيان ، الأول: غياب الخلاف والعنف والحرب، وهذا المعنى شائع في العديد من الكتابات، حيث يرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب وفي المجتمعات الإنسانية يعني اللام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب أو النزاعات العرقية، أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية، التي غالبا ما ترجع أسبابها إلى اعتبارات اقتصادية أو سياسية.

والمعنى الثاني السلم أو السلام في الاصطلاحي فهو عكس المعنى الأول، حيث يعني: الاتفاق والانسجام والهدوء، وبناء عليه فإن السلام لا يعني فقط غياب العنف بكاف أشكاله، ولكنه يعني أيضا صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها ومثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق والرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر وسيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة[2].

وعليه فالسلم حالة إيجابية في ذاتها "الاستقرار والهدوء" أكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضة العنف والحرب والخلاف" وهذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة ومتفاوتة ومتنوعة للتعامل مع مفهوم السلام فهناك سلام بين دول وسلام بين جماعات بشرية، وسلام داخل البنية الاجتماعية وسلام داخل الأسرة وسلام بين المرء وذاته.

---

[1] – خالد بن محمد البديوي، **الحوار وبناء السلم الاجتماعي**، الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الطني، ط1، 2011، ص 11

[2] – حسن بن موسى الصفار: **السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته**، بيروت: دار الساقي، ط1، 2002، ص 31

المطلب الأول: معنى السلم الاجتماعي وحقيقته.

انطلاقا من معنى السلام بصفة عامة والذي إما يعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف والإرهاب أو بقيام المظاهر الإيجابية مثل الهدوء والاستقرار والصحة والنماء....إلخ. يمكن أن نحدد مفهوم السلم الاجتماعي.

حيث أن كل مجتمع يتكون من مجموعة من البشر، مختلفين بالضرورة عن بعضهم البعض سواء في انتمائهم الديني أو المذهبي أو موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي أو الوظيفي، ولكنهم يجمعهم جميعا "ما يمكن أن نطلق عليه" عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم يتضمن حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع ويعتبر الخروج على هذا العقد انتهاكا لحقوق طرف وإخلالا بالتزامات طرف آخر، مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف وتقويمه، ومما يجدر ذكره هنا أن هذا العقد الاجتماعي غير مباشر، وهو في حقيقته تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والإمكانيات والإرادات، ويتم الحفاظ على هذا التوازن بقوة القانون، والشرعية، ويساعد هذا العقد الاجتماعي في تسوية النزاعات والخلافات، باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم وذلك من خلال حدوث وتحقق ما نطلق عليه" التوقع" حيث يتوقع كل طرف من الآخر سلوكا معينا بناء على ما يقع على عاتقه من التزامات وواجبات فإذا لم يأت بهذا السلوك المتوقع يعتبر ذلك خروجا على العقد الاجتماعي السائد مما يستوجب التصحيح[1].

وعليه فالعقد الاجتماعي غير المباشر هذا يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات وما هو متفق عليه ضمنا بين مختلف الأطراف فيجب الخروج عليه من الاستنكار في حين أنه إذا كان هذا السلم الاجتماعي، الذي يتوتر ويضطرب وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي على أرض الواقع.

وعليه فالسلم الاجتماعي نقصد به : حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والانسجام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وأفراده وقواه المتعددة المختلفة[2].

ولما كانت المجتمعات البشرية تتصف بالتنوع والتعدد، وتعرض ظاهرة اختلاف المصالح وتباين الاتجاهات والنظرة إلى الحاضر والمستقبل فكيف في ..... هذا كله للسلم الاجتماعي أن يتحقق بينهم؟

---

[1]– الصفار، **المرجع السابق**، ص 37.

[2]–مرجع سابق ، ص 39

إذ من أهم المعايير الأساسية لتقويم أي مجتمع هو تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهتزازها وضعفها دلالة على سوء المجتمع وتخلفه.

وعليه نستطيع القول أن شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده[1]، ومن أجل ذلك كان أول عمل قام المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار المهاجرين، ثم إنه كما كانت العلاقات الداخلية السلمية هي نقطة الانطلاق في تاريخ المسلمين، فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والانحطاط، وجاء الإسلام دعوة للسلم والسلام في القرآن الكريم أكثر من خمس مواضع ، آية "**يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام**"[2]، ومن المعلوم أن القرآن الكريم يقرر مبدأ السلم والتعاون باعتباره المبدأ الأساسي في العلاقات بين البشر وفي المجتمع الواحد نفسه.

وعليه فإن صفاء أي مجتمع يجعله مهيئا للتعاون والانطلاق ويحفظ قوته من الهدر والضياع.

المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي ومقوماته.

الفرع الأول : أركان السلم الاجتماعي.

هناك عدة أركان للسلم الاجتماعي في أي مجتمع لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات وتتمثل هذه الأركان فيما يلي :

الركن الأول: الإدارة السلمية التعددية.

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية فلم تعد هناك مجتمعات خالصة، بل تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة بشريا ودينيا وثقافيا والتعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة هذه التعددية، فهناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل وهناك إدارة سلبية تقوم على اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء" فيترتب على ذلك العمل بقدر المستطاع على نفي الآخر المختلف لصالح الجماعات الأكثر عددا أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذا، فيؤدي ذلك إلى حروب اثنية ومذهبية ودينية ويخلف وراءه قتلى وجرحى

[1]– محمد سيد فهمي ،**الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات**، دار الوفاء ، ص 247

[2]– سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، **أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي**، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني (السلم الاجتماعي من منظور اسلامي) جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص 24، 25.

وخرابا اقتصاديا والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحقد وذكريات الكراهية والرغبة في الانتقام[1].

الركن الثاني: الاحتكام إلى القانون.

يمثل حكم القانون في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد والجماعات فيعني حكم القانون عددا من النقاط الأساسية هي[2]:

أ- جميع الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن اختلافهم في اللون أو الجنس أو الدين

ب- مؤسسات العدالة " الشرطة، النيابة، المحاكم" تطبيق القانون على هؤلاء الأفراد بجيدة كاملة، بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي وانتمائهم الديني أو نفوذهم السياسي.

ج- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسورا "مكفولا" للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكانيته المالية أو مستوى الثقافي.

د- يحاكم الشخص أما قاضيه الطبيعي ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.

هـ- يتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير.

و- تطبيق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لما يتداول الأمر بجدية وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم تجسيد مفهوم "حكم القانون" في المجتمع، يؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه "التوقع الاجتماعي" ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضا يقوم على وضوح القوانين وشفافية عملية التقاضي والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ، حيث يؤدي غياب بعض هذه المعايير أو جميعها إلى إصدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع مما يدفع الأفراد إلى استناد إلى قوانين من منعهم، مثل البلطة

[1]- نريمان عامر وآخرون ، **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**، دمشق ، مركز المجتمع المدني، 2013، ص 7.

[2]- علية محمد العويدي، **دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي**، مؤتمر كلية الشريعة الدولي (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي) جامعة النجاح ، فلسطين، 2012، ص ص ، 14،15.

والرشوة وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد وهو ما يؤثر على العلم الاجتماعي في المجتمع.

الركن الثالث: الحكم الراشد

الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد، لأن كثيرا من القلاقل والاضطرابات إنما تحدث من جراء غياب المشاركة ومن سرقة المال العام فمن هنا يحتاج السلم الإجتماعي إلى ديمقراطية، وتعني بالحكم الراشد مجموعة من المفاهيم الأساسية يمكن تحديد بإيجاز في الأمور الآتية:[1]

أ- **المساءلة:** وتعني تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما:

التقييم والثواب والعقاب: وهذا يعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه ويكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل مجلس الشعب والمؤسسات الرقابية والصحافة ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى النزاعة في الحياة العامة.

ب- الشفاية: وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع، حيث تساعد الثقافية في تداول المعلومات، على تحقيق المساءلة الحادة حين تتوافر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع.

ج- التمكين: وتعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يبعثونها ويشمل تمكني المواطنين وتحويلهم من "متلقين سلبيين" إلى "مشاركين فاعلين" ويكون ذلك من خلال رفع قدراتهم ومساعدتهم على تنمية أنفسهم والارتقاء بنوعية الحياة.

د- **المشاركة:** وتعني تشجيع الأفراد على المشاركة في العمل العام وإزالة العقبات من أمامهم وتأخذ المشاركة عدة صور منها المشاركة السياسية (عضوية الأحزاب، الانتخابات، ..الخ). والمشاركة الاجتماعية (مؤسسات العمل الأهلي ، الجهود التطوعية، ..الخ). والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية، وتقديم منتجات ثقافية في شكل كتب أو أعمال فنية...الخ.).

[1]- من عمر نايف لغة : الحوار وأثرها على السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني (السلك الاجتماعي من منظور إسلامي) جامعة فلسطين، 2012، ص ص 8-9

هـ- **محاربة الفساد:** والفساد يعني سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية وسياط الفساد تلهب ظهور الناس كل يوم في صورة شراء سلعة أكثر من ثمنها أو الحرمان من خدمة يحتاجها الشخص، أو عدم الحصول على فرصة عمل لغياب الوساطة، فقد تحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء وتجنيد التابعين وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب بالضرورة في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وهو ما يؤدي غلى ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي ولجوء بعض الفائت إلى العنف والجريمة الأمر الذي يعصف بالسلم الاجتماعي.

الركن الرابع: حرية التعبير.

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية فكل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه.

ولا يتحقق السلم الاجتماعي دون أن تتبع كل مكونات المجتمع بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وهمومها وطموحاتها، في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح[1]. يمكن الاستماع إلى كل الأطراف وتفهم كل الآراء دون استبعاد لأحد بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع بحيث يتمكن كل مواطن على اختلاف دينه ولون وجنتيه وعرقه من التعبير عن وجهة نظره في كل أمر يمسه بشرط أن لا يكون فيه تطاول على كرامة الإسلام، أو تجاوز لنظام الدولة العام، لأن الإسلام لا يحجر على العقول ولا يكمم الأفواه فلكل طائفة من طوائف المجتمع، أن تعبر عن وجهة نظرها في الشؤون الخاصة والعامة ولو خالفت في ذلك رأي الأمة الإسلامية، أما إذا تعددت حدود الاعتدال فحاولت فرض رأيها على الناس بالإرهاب، أو حاولت قلب نظام الحكم بالقوة، أو سعت في الأرض بالفساد، فهناك تتدخل الدولة وتجازيها في أعمالها[2].

[1]- نريمان عامر وآخرون، المرجع السابق، ص ص (9-10).

[2]- مركز مات للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، نشر في 04-04-2010

وعلى ذلك لا يجوز لأي طائفة من الطوائف أن تعمل على نشر الرذائل والفساد في المجتمع أو أن تمارس أي نشاط لإرجاع الناس عن الدين بحجة "حرية الرأي" لأن ذلك من الجرائم في نظام الإسلام والمساهمة في الجرائم لا تجوز.

الركن الخامس: العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

تعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي حيث لا يمكن أن يتحقق السلم الاجتماعي في أي مجتمع، إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء وغالبيته تفتقر إلى كل شيء فالصراع بين الطرفين يكون هو السمة الغالبة ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة في المجتمع والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة ولكن يمتد مفهومها ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه "المكانة الاجتماعية" التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم، وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شيء على فرصة حياتية يستحقها بجهده وعرقه وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والوساطة التي تعد باب الملكي للفساد[1].

للتكافل الاجتماعي علاقة وطيدة وعميقة بالسلم الاجتماعي وتحقيقه على الأرض، فهو الطريق إلى السلم الاجتماعي إذ أن التكافل يهتم بحاجات الإنسان الإنسانية من مأكل وملبس وسكن وغيرها في حال عدم تغطية هذه الاحتياجات لسبب أو لآخر يقع الإنسان في أزمة أو ضيق وبالتالي تدفعه للخروج عن طوره ووضعه الطبيعي، فيلجأ إلى كل السبل والأساليب للخروج من أزمة ، فيشق طريقه من حيث يريد أو لا يريد باتجاه عصابات الجريمة ويكون رقما في أعمال العنف وحتى الحرب الأهلية بدلا من أن يكون مساهما في السلم الاجتماعي وقد تحدث الإسلام عن مشكلة الفقر وطرق حلها ومعالجتها حيث يتقصى أسبابها ومنشأها ليتجنبها المجتمع وفي ذلك تحقيق للعلاج الجذري والأساسي وكان أو ما حاربه الإسلام منذ ولادته المشرقة هي الطبقية والتمييز بين أبناء المجتمع الواحد وفي مواقف كثيرة . أكد الرسوم الأكرم صلى الله عليه وسلم حجم التعارض بين الإسلام والطبقية ولم يدع مناسبة اجتماعية أو سياسية إلا وذكر أصحابه وعموم المسلمين بأنهم سواسية أما الشريعة والأحكام الدين.

ومن أبرز العقبات أمام تحقيق التكافل الاجتماعي وصولا إلى السلم والاستقرار في المجتمع هو النظرة غير السلمية إزاء أصحاب رؤوس الأموال والميسوري الحال، إذ يتصور البعض أن وجود الثروة

[1]– نريمان عامر وآخرون، **المرجع السابق**، ص10

الكبيرة عند أناس دون آخرين يجعل من الدعوات للتكافل بمثابة هواء في شبك لعد استعداد الثري التخلي عن ثروته التي تحصلها بالجهد والتعب، ومن نافلة القول في هذا المقام، أن إلغاء الطبقة المتوسطة في المجتمع لدى الكثير من بلادنا العربية الإسلامية يعد من العوامل الأساسية لنشوء وتكريس الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي، فتكون النتيجة الحتمية هي أعمال العنف والاضطرابات ثم الثورات التي قد لا تكون عواقبها حميدة دائما وخير مثال على ذلك ما شهده عالمنا العربي في كثير من دولة "تونس، ليبيا، مصر ، سوريا" أواخر عام 2011م.

من هنا يتضح أن التكافل الاجتماعي هو في الحقيقة منظومة متكاملة من الممارسات والعلاقات السلمية القائمة على الدين والأخلاق والشعور الإنساني، بل يمكن القول أن التكافل يعد أحد صور العدالة الإسلامية التي ينشدها الإسلام وما تزال هذه الدعوة مفتوحة أمامنا لتحقيق أهم ما يصبوا إليه الإنسان في حياته وهو الأمن والسلم والاستقرار في الحياة .

الركن السادس: إعلام المواطنة.

يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعده على الكشف عن الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع، وهنا نفرق بين نوعين من الإعلام إعلام المواطنة وإعلام ضد المواطنة وما يحتاج إليه السلم الاجتماعي –قطعا– هو إعلام يعزز المواطنة ويقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطنين مساحة في وسائل الإعلام، وتتنوع هموم المواطن حسن موقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي والديني في المجتمع فهناك هموم للفقراء وهموم للمرأة وهموم للمسيحيين وهموم للعمال والمعارضة...الخ[1].

ومن الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام وكلما وجد المواطن العادي مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا على أن الإعلام ذو طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن في المجتمع أو بتفصيل التعبير طبقيا أو سياسيا أو ثقافيا أو دينيا" عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم وقد يصل الأمر إلى أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته –كأداة صراع– سياسيا واقتصاديا ودينيا من خلال تأليب مجموعات من

[1]– عليا محمد العويدي، **دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي**، مؤتمر كلية الشريعة الدولية، (السلم الاجتماعي من منظور اسلامي)ن جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2012 ص (15–16).

المواطنين على بعضهم البعض أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع مما يدفع المواطنين إلى التعامل معهم بتعال غير مبرر.[1]

الركن السابع: ذاكرة الأمور والقواسم المشتركة.

تخبر كل مجتمع أيا كان لحظات تعر وتراجع والمطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببنيان المجتمع على أسس سليمة من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل فمن هنا يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة الأمور والقواسم المشتركة و الأعمال والتصرفات المشتركة، متمثلة في تذكر لحظات الوحدة والمواقف التي تداعى فيها المجتمع صفا واحد، وتسابقوا فيها على البذل والعطاء والتضحية، وكان الإيثار من كل واحد منهم لأخيه الآخر منهجه وسلوكه.... دون أن يكون هاجس أي الأطراف هو الحديث عما يغرق الجماعة ويبعثرها.

ومن الملاحظ أن هناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تدعم الوحدة وهناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تشتت وتعمل الشقاق، فالمطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة ومهما كان من أمر المشكلات فإنه ينبغي أن يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك[2].

الفرع الثاني: مقومات السلم الاجتماعي.

تعدد مقومات السلم الاجتماعي ولكن يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: العدالة والمساواة: المجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون وينال كل ذي حق حقه ولا تتميز فيه لفئة على أخرى، هذا المجتمع نقل فيه دوافع العدوان وأسباب الخصومة والنزاع.

ويصور لنا الحديث النبوي الشريف الذي أورده البخاري في صحيحه تحت رقم 2587 مدى اهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم بتوعية أصحابه على التزام العدل والمساواة بين أولادهم حتى لا يكون التمييز بين الأبناء سببا للعداوة والضغائن في ما بينهم حيث يقول عليه الصلاة والسلام "**فاتقوا الله**

[1]– نريمان عامر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 10.

[2]– منى عامر نايف ،**المرجع السابق** ص 10

واعدلوا بين أولادكم[1] فالعدل في الدنيا وقاية من الأخطار وفي الآخرة نعيم وفيه ثواب في جنان الخلد وبعد عن الثأر.

ثانيا : ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع.

فإذا كان المجتمع يعيش نوعا من التنوع والتعدد في انتمائه العرقية أو الدينية أو المذهبية أو ما شكل ذلك من التصنيفات، فيجب أن يشعر الجميع وبخاصة الأقليات بضمان حقوقها ومصالحها المشروعة في ظل النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي ففي الحديث يقول عليه الصلاة والسلام: **من ظلم معاهدا أو انتقصه حقا أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه فأنا حجيته يوم القيامة**[2]. وهكذا يراعي الإسلام حقوق ومصالح من ينتمي إلى دين آخر.

فبهذه المقومات يتجذر السلم في المجتمع وتوصد أبواب الفتن والنزاع وإذا حصلت بادرة من بوادر الشر، أمكن تطويقها ومحاصرتها وهب الجميع لمقومتها.

المطلب الثالث: أهمية السلم الاجتماعي وكيفية حمايته.

الفرع الأول: أهمية السلم الاجتماعي.

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار حيث تسود حالة الخصام والاحتراب فيسعى كل طرف لإيقاع اكبر قدر من الأذى والضرر بالطرف الآخر وتضيع الحدود وتنتهك الحرمات وتدمر المصالح العامة حين تشعر كل جهة أنها مهددة في وجودها ومصالحها، فتندفع باتجاه البطش والانتقام وإحراز أكبر مساحة من السيطرة والغلبة.

وينطبق على هذه الحالة ما روي عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال "من بالغ في الخصومة أثم ومن قصر فيها ظلم ولا يستطيع أن يتقي الله ما خاصم"[3]

[1]– حديث شريف أورده البخاري في صحيحه تحت رقم 2587

[2]– حديث شريف رواه أبو داود

[3]– شريف الراضي الموسري نهج البلاغة ، قصار الحكم 291

فأهمية السلم الاجتماعي تكمن في تحقيق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء و الإنتاج وتتركز الاهتمامات نحو المصالح المشتركة وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن.

على عكس ما يحصل في حالة الخصام والاحتراب ومن انشغال كل طرف بالآخر، ومن تغليب المصالح الخاصة والفئوية على المصالح العامة والمشتركة وفي مثل هذا الوضع ليس فقط تسجيل التنمية والتقدم بل يصعب الحفاظ على القدر الموجود والقائم فيتداعى بناء المجتمع، وينهار كيان الوطن وتضيع مصالح الدين والأمة.

وندرج أهمية السلم الاجتماعي في النقاط التالية:

1. فرض النظام والأمن والاستقرار في المجتمع.
2. ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.
3. التمتع بممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.
4. تحقيق المساواة أمام القانون بين الجميع على اختلاف الألوان والأجناس.

الفرع الثاني: حماية السلم الاجتماعي.

يجد الناظر إلى خريطة العالم الإنساني الكوني المعاصر بعض الشعوب تنعم بالاستقرار السلم الاجتماعي بينما تعاني شعوب أخرى الفتن والصراعات وهو الأمر الذي يثير التساؤل[1]. لهذا تنعم بعض الشعوب بالاستقرار والسلم الاجتماعي وتتجه لبناء أوطانها وصنع تقدمها بينما تعاني شعوب أخرى وعلى رأسها وفي مقدمتها شعوبنا العربية الإسلامية من أهوال الاحتراب الداخلي ومرارة الفتن والصراعات، لتكرس بذلك ضعفها وتخلفها وسوء واقعها المعاش؟

هل يحصل ذلك اعتباطا وبمحض الصدفة؟ أم أن هناك أسبابا وعوامل تلعب دورها في توجيه حركة أي مجتمع نحو السلم والتعاون أو النزاع والشقاق؟

نقول بالطبع لا مجال للصدفة والعبث في هذا الكون القائم على النظام والدقة من قبل الخالق الحكيم سبحانه وتعالى سواء على صعيد التكوين والخلق حيث يقول تعالى:" **إنا كل شيء خلقناه بقدر**"[2]. أو

[1]–الصفار ،مرجع سابق ،ص 27

[2]– سورة القمر الاية 49

على مستوى الحركة الإنسانية الاجتماعية إذ يقول تعالى : "**سنة الله في الدين خلو من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا**"

ولو درسنا تجربة أي مجتمع مستقر منسجم في داخله وأي مجتمع مضطرب متمزق لوجدنا أن هناك صفات وسمات متقابلة بين هذين النوعين من المجتمعات ففي الأول تتوفر أركان ومقومات السلم والوئام من سلطة مركزية وعدالة حاكمة واحترام لحقوق ومصالح القوى والفئات المختلفة...الخ. إضافة إلى العوامل المساعدة على حماية وضع السلم والاستقرار، والمضادة لأي محاولات لنسفه أو تخريبه، بينما في النوع الثاني من المجتمعات تنعدم أو تضعف تلك الأركان والمقومات ولا تتوفر الحصانة والمناعة ضد أخطار الفتن والصراعات مما يعطي الفرصة لأي جرثومة أو ميكروب وبائي للتمكن من جسم المجتمع وإنهاكه وعليه فغنه يبدوا واضعا أن الاستقرار والسلم الاجتماعي هو ثمرة طبيعية، عن حالة المساواة والاحترام المتبادل بين الأطراف التي يتشكل منها المجتمع، بنما الصراع والنزاع إنما هو نتيجة حتمية لسياسة الإقصاء والتمييز والاضطهاد في المجتمع، فمن الطبيعي أن تتأثر العلاقات الداخلية في أي مجتمع بمختلف العوامل السلبية والإيجابية فهناك عوامل مساعدة على نمو تلك العلاقات وتوثيق أوامرها وترشيد مسارها، وهناك عوامل أخرى في داخل المجتمع أو خارجه تلعب دورا سلبيا في الأضرار بالسلم الاجتماعي وإثارة الفتن والخلافات والنزاعات المدمرة.

ومن هنا تحتاج المجتمعات المهتمة باستقرارها ووحدتها الدينية والوطنية إلى اليقظة والوعي وإلى تفعيل المبادرات والبرامج الوقائية والعلاجية، المساعدة على حماية سلمها من التصدع وتعزيز وحدتها وتضامنها وهذا ينطبق على مجتمعاتنا الغربية ومن أهم البرامج الوقائية العامة الدعوى إلى مكارم الأخلاق وحق النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"[1] والأخلاق في الإسلام ليست محدودة في نطاق معين بل إنها تشمل كل أنواع النشاط الإنساني فكل نشاط له تعلق بحقوق الإنسان سواء منها الأساسية أو المدنية أو الاجتماعية من الأخلاق ولنضرب مثلا الفرق الحقوق السياسية فلها أخلاق ويتمثل ذلك في العدالة بين الناس على حد سواء ولذلك حث الحق سبحانه على الحكم بالعدل بين الناس وقال : "**وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**"[2]

[1]–حديث شريف عن أبي هريرة

[2]– سورة النساء الأية 58

وعليه فإن تأسيس حقوق الإنسان على الدين فيه تأمين لها وصيانة وذلك أن الوازع الديني يكون أقوى في الردع، ثم تأتي مكارم الأخلاق لتشكل الإطار الواقي والسياج الحامي لاحترام وتطبيق هذه الحقوق الأمر الذي يترتب عليه التواد والتواصل والاحترام فيشيع السلم الاجتماعي وينعم به جميع المواطنين على اختلاف مذاهبهم وأعراقهم و أجناسهم.

ثانيا: " نشر ثقافة المسلم " تلك الثقافة التي تثير في الناس فطرتهم النقية ووجدانهم الإنساني وتبعه عقولهم على التفكير بموضوعية وعمق في خدمة واقعهم ومستقبلهم الاجتماعي والوطني وتلفت أنظارهم إلى التحديات الكبرى والأخطار الرئيسية المحدقة بهم كأمة ووطن وتدفعهم إلى التنافس الإيجابي في الإنتاج والعطاء والإبداع "فاستبقوا الخيرات" "**وفي ذلك فليتنافس المتنافسون**"[1]

ونحن المسلمون ولله الحمد فإن تراثنا وتعاليم ديننا الحنيف فيها ثروة عظيمة وزحم هائل من التوجيهات والإرشادات التي تجعل الوحدة والسلم في طليعة الفرائض والواجبات فقد قام الإسلام على شيئين : كلمة التوحيد ووحدة الكلمة، ففي القرآن الكريم عشرات من الآيات التي تدعوا إلى حسن التعامل مع الناس بشكل عام ورعاية حقوقهم المادية والمعنوية ففي سياق الحديث عن الكفار يحذر الله تعالى من الاعتداء عليهم، إذ لم يبدأوا هم بالعدوان "**وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين**"[2].

وهكذا يعتبر القرآن السيطرة على الانفعالات والقدرة على التعامل مع المخالفين والأعداء بحكمة وروية، درجة سامية لا يوقف إليها إلا ذوي القسط الوافر من الوعي والتقوى.

فهذه التعاليم العظيمة نموذج من منظومة مفاهيمية ثقافية متكاملة تشكل رؤية للإسلام وبرنامجه لتوطيد السلم الاجتماعي وتنميته وحمايته.

وفي المقابل هناك ثقافة سلبية هامشية تعتبر إحدى عوامل الحربية والانحراف في المجتمع تقوم بنشر الكراهية والحق بين الناس وتضخيم نقاط الاختلاف المحدودة والتعتيم على مساحات الاتفاق الواسعة وتشتعل بالتعبئة والتحريض تحت عناوين مختلفة عرقية أو مذهبية، وإذ يمثل هذه التوجيهات تحالف منهج الإسلام وتجر المجتمع غلى الفتن وكما قيل فغن الحروب أولها كلام وإن النار من مستصغر الثمر ولو

[1]– سورة المطففين الاية 26

[2]– سورة البقرة الاية 190

استقرأنا الفتن والحروب الأهلية في المجتمعات الماضية والمعاصرة لوجدنا بذورها قد نمت في أرضية مثل هذه الثقافة التحريضية البغيضة لذلك يأمرنا الله بالدخول جميعا غلى رحاب السلم "**يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة**"[1].

ثالثا: برامج التربية الاجتماعية.

وذلك بأن تكون أجواء الأسرة، ومناهج التعليم وسيرة القادة في المجتمع ملتزمة بالتربية والتنشئة على أساس الاحترام المتبادل بين أطراف المجتمع.

فنحن نجد أن العديد من المجتمعات الغربية، وبعد أن تكونت فيها جاليات من أعراق وثقافات وهويات مختلفة تهتم بوضع مناهج وبرامج للتعريف والتعارف بين هذه الجاليات وذلك لتحقيق قدر من الترابط ومن ذلك العيش في سلام اجتماعي.

المطلب الرابع: السلم الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

بعدما عرفنا الخلفية التاريخية للسلم الاجتماعي وأهميته لا بد لنا أن نحدد ونضبط جملة من المفاهيم و التعاريف التي لا بد منها حتى تتمكن من وضع حدود بين مصطلحات كثيرا ما تتداخل فيما بينها وتستعمل كمرادفات ذلك أن لكل دراسة مفاهيمها الخاصة بها والمفاهيم في أي بحث سياسي هي بمثابة السكة التي يسير عليها القطار فلا يمكن للبحث أن يصل إلى أهدافه دون تعديد لمفاهيمه، بل ولا بد من الوصول إلى مدلول مفهوم البحث وأهدافه الرئيسية.

ولعل من أكثر المفاهيم التصاقا وارتباطا بمفهوم السلم الاجتماعي هي:

أ-السلم والأمن الاجتماعي: إن مفهوم الأمن الاجتماعي انتشر استخدامه في المجتمعات الإنسانية الحديثة نتيجة للتطورات الاجتماعية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية وعلى علاقة الفرد بالمجتمع والمواطن بالدولة ، وما ترتب على ذلك من تقنين الحقوق الإنسانية في مواثيق قومية ودولية بالنظر إلى ذلك فإنه يتضح أن الأحوال التاريخية للأمن الاجتماعي ترجع إلى عصور سابقة حيث حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين القدماء وضع تصوراتهم الفكرية عن المجتمع الفاضل والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها والقواعد التي ينبغي أن تحكم علاقات الناس بعضهم بعضا.

[1]- سورة البقرة الاية 208

ومن أشهر ما كتب في ذلك كتاب (الجمهورية) لأفلاطون و "المدينة الفاضلة" للفارابي و"العقد الاجتماعي" لروسو، حيث تم في الدراسات الحديثة استعراض ما يتصل بالعلاقة بين السلطة والأفراد كما تعددت فيها الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي.

إن مفهوم الأمن الاجتماعي يتمثل في أصل إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى ترتيب الولاء والانتماء للمجتمع آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية.[1]

إن السلم والأمن الاجتماعي ذا دلالة واحدة تعني الرفض على الدوام لكل أشكال التقاتل أو مجرد الدعوة إليه أو تبريره أو نشر ثقافة تعتبر التصادم حتميا فعدم التسامح يعني عدم احترام حقوق المواطن وانتشار الفقر والبطالة وغياب الحماية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة .

والاستثمار بالثروة من قبل فئة ضيقة من الناس، مما يهدد وبشكل كبير السلم والاستقرار والذي بدوره يخلق بيئة يغيب عنها الإنعاش في الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يقوض أركان المجتمع ويسمح بتنامي مظاهر العنف والأمراض الاجتماعية المختلفة[2].

الحوار وتحقيق السلم الاجتماعي:

الحوار هو نوع من الحديث بين شخصين أو فريقين يتم فيه تداول الكلام فيما بينهما بطريقة متكافئة فلا يستأثر به أحدهما دون الآخر ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب[3]، كما عرفه بعضهم بأنه " حديث بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة الهدف منها الوصول غلى الحقيقة بعيدا عن الخصومة والتعصب بل بطريقة علمية اقناعية، ولا يشترط فيها الحصول على نتائج فورية[4].

[1]– محمد سيد فهمي ،الرغاية الاجتماعية بين حقوق الانسان وخصخصة الخدمات، دار النشر الوفاء ،مصر ، ط 1، ص 247

[2]صلاح عبد العاطفي ، السلم ونبذ العنف في القانون الاساسي والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ،ورقة عمل بحثية ، مصر 2013

[3]– الثورة العالمية للشباب الإسلامي في أصول الحوار ، الطبعة الرابعة ، 1416 هـ، ص 13

[4]– الغامسي خالد، **الحوار وأدبه وتطبيقاته في التربية الإسلامية**، مركز الملك عبد العزيز للحوار، ص 20.

يعد الحوار من أهم عوامل تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي، حيث يعزز الحوار نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع ويشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف كما يعزز الحوار روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والفئات ويقلص مساحات التباعد بين التيارات الفكرية من خلال تقريب وجهات النظر وفي أقل الأحوال يؤدي إلى تفهم مختلف الاتجاهات بعضها بعضا، وكل هذا يسهم في تحقيق جانب من السلم والتسالم في المجتمع[1].

وقد شهد التاريخ تطبيقات عملية للحوار أسهمت في تعزيز روح السلم في المجتمع كالذي حصل في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، حيث تولى الخلافة في فترة حرجة كثرت فيها الخلافات والمقالات الدينية فلما تولى الخليفة عمر بن عبد العزيز دعا مختلف الفرق و أصحاب المقالات المخالفة إلى الحوار والمجادلة الفكرية الهادئة بعيدا عن العنف و القطيعة فنتج من ذلك حوارات ، هذا على إثرها كثيرا من العنف في الساحة الإسلامية في وقتها، وأشيع جو الحوار والمناقشات الفكرية الناضجة بعيدا عن الأجواء المتشنجة.

إذن فالحوار العامل الناجح هو أحد أهم سبل توفير السلم وتحقيقه.

التكافل وتحقيق السلم الاجتماعي:

للتكافل الاجتماعي علاقة وطيدة وعميقة بالسلم الاجتماعي وتحقيقه على أرض الواقع إذ أن التكافل يهتم بحاجات الإنسان الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، وفي حال عدم تغطية هذه الاحتياجات لسبب أو لآخر تضع الإنسان في عنق زجاجة وبالتالي تدفعه للخروج عن طوره ووضعه الطبيعي، فيلجأ غلى كل السبل والأساليب للخروج من أزمته فيشق طريقه من حيث يريد أو لا يريد باتجاه عصابات الجريمة، ويكون رمقا في أعمال العنف وحتى الحرب الأهلية بدلا من أن يكون مساهما في السلم الاجتماعي ويلقي كل المسؤولية على الحكومة لتحكمها الموارد المالية العائدة من تصدير النفط هذا أولا و ثانيا تمكنها من اقتراح القوانين على مجلس النواب فيما يتعلق بنظام الحماية الاجتماعية أو الضبط الاجتماعي المتداول في الكثير من الدول العربية، ولقد سلط الإمام محمد الشيرازي الضوء على نقطتين جوهريتين ، النقطة الأولى مصدر العطاء والنقطة الثانية ك شمولية التكافل على العطاء المادي والمعنوي، بالنسبة للنقطة الأولى: فإن الضمان يأتي من مصدر واحد لا غير وهي الحكومة فهي التي

[1]– الحوار وبناء السلم الاجتماعي ، خالد بم مد البديوي: الرياض، 2011، ص 13

تقترح القوانين على مجلس النواب وتنظم الإجراءات المختلفة و التي تتدخل فيها عوامل متعددة متضاربة مثل الشعور بالمسؤولية والقيم الأخلاقية والمصالح الفتوية والخامسة مجر تضارب هذه العوامل يؤدي غلى فشل في التطبيق وفيه عند الناس فالتكافل الذي ينشده الإسلام يكون مصدره جميع الأفراد المجتمع وعامل النجاح فيه هو التنافس والسباق إلى الخيرات وبالنسبة للنقطة الثانية فإن التكافل إضافة إلى اهتمامه بتوفير المساعدات العينية أو المالية للمحتاجين يهتم أيضا بالجانب المعنوي كذا وردت التأكيدات في شتات الأحاديث من أهل البيت عليم السلام في الحث عن التكافل بألفاظ وأشكال متعددة مثل التعاون والتواصل والمواساة واليوم نسمع مصطلح "التضامن" وهو مصطلح مستقى من المفهوم الإسلامي الأول وهو التكافل بل أن القرآن الكريم وهو منهاجنا المتكامل في الحياة أكد قبل ذلك هذه القيمة الاجتماعية عندما وصف المؤمنين بأنهم "**أشداء على الكفار رحماء بينهم**" فالتكافل يعد احد صور العدالة الإسلامية التي ينشدها الإسلام ودعا إليها الأئمة المعاصرون خلال فترة حياتهم وما تزال هذه الدعوة أمامنا مفتوحة لتحقيق أهم ما يصبوا إليه الإنسان في حياته وهو الأمن والسلم والاستقرار.

المبحث الثاني: ماهية الأزمات الاقتصادية

تتعرض المنظمات والدول المختلفة سواء النامية أو المقدمة في بعض الأحيان إلى اضطرابات في أنظمتها المختلفة بما في ذلك كل من النظام الاقتصادي والعسكري، والسياسي والاجتماعي والمالي ويستطيع بعضها صد السبل الكفيلة بالتعامل مع هذه المشكلات بينما يفق بعضها الآخر متفرجا غير قادر على حل هذه المشاكل مما يؤدي إلى تفاقمها ووصولها إلى ما يسمى بالأزمة الاقتصادية.

فعلى المستوى الفردي أصبح كل واحد منا يلهث وراء المادة ولا رادع للطموحات الجامحة التي يمكنها أن توردنا موارد التهلكة، أما على المستوى المنظمات أصبح أصحاب رأس المال والمديرون في سباق مع غيرهم من المنافسين وكل المنظمات تواجه أوضاعا تنافسية حادة فالحكومة تفرض الضرائب والجمارك والمستهلكون يطالبون بأسعار منخفضة والموردون يرفعون أسعار خاصتهم والعاملون يطالبون بأجور أعلى وفي هذه الأوضاع التنافسية تعرض الممارسات السيئة الآخرين إلى كوارث وعلى المستوى القومي لا تخلوا وسائل الإعلام من الأزمات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها أما على المستوى العالمي فقد أصبحت الكيانات الكبيرة تقهر الأقليات وأضحت الدول تتصارع بشدة فيما بينها وإمتد الأمر إلى صراع بين الحضارات وحقا أصبح عصرنا عصر الأزمات ومن كل ما تقدم يمكن أن نبرز الإشكاليات التالية ما المقصود بالأزمة الإقتصادية وكيف ...؟

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية وأنواعها:

تعتبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية وتتلاحق فيما الأحداث، وتتشابك فيها الأسباب مع النتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهات المستقبلية[1].

كما تعبر عن تهديد مباشر لبقاء النظام الذي يواجه مصيره بالفناء أو بالانهيار بسبب الكارثة التي قد تؤدي إلى إنهيار مقدماته وأسباب وجوده[2] فالأزمة تتمثل في مرحلة حرجة تواجهها المنظمات فينتج عنها خلل أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظمات ويهاجمها تطر سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لها ويدفع سلطة إتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجد وإعادة التوازن لهذا النظام.[3]

مفهوم الأزمة الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية من حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي نتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك والدخل والأسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد وأسعار العملات وغيرها، ويرى البعض أنها حالة من الإنخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول والتي تتمثل في رأس المال والأسهم وحسابات الادخار وحقوق الملكية.[4]

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية أيضا با،ها حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، تظهر على عدة أشكال مثل الأزمات الدورية العامة الناتجة عن فائض الإنتاج، والتداول والتراكم أو الأزمات الوسيطة التي تعد أقل شمولا من الأولى، وتحدث نتيجة للتناقضات الجزئية في نشاط تكرار الإنتاج الرأسمالي، وأخيرا الأزمات الهيكلية الناتجة عن أزمات في القطاع العالمي مثل مشاكل نقص الغذاء والطاقة والماء.

إن الأزمة الاقتصادية هي حالة الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير وغير مدروس أ متوقع، بحيث يلحق ضرر كبيرا في القطاع المصرفي للدول والمنظمات وتسبب في حدوث خلل في نظامها الاقتصادي.

---

[1] – د– محسن أحمد الخضري "كتاب إدارة الأزمات"الطبعة الثانية.

[2] – د– أحمد ماهر "كتاب إدارة الأزمات" طبعة سنة 2006.

[3] – د. إبراهيم عبد العزيز النجار "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي والعالمي".

[4] – إدارة الأزمات في خلل الأزمة المالية العالمية، محاضرة للدكتور بكر تركي الغري بدولة الإمارات 5 مارس 2002م.

وعرفها الباحث علي أسعد حسن[1] بأنها الإنخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول و الأصول هي:

أ- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية.

ب-إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار.

ت-وإما حقوق ملكية للأصول المالية وهي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية.

ث-وتحدث عملية الانهيار المفاجئ عادة في سوق الأسهم أو في قيمة عملية بلد ما أو في سوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، كمرحلة أولى لتمتد فيما بعد إلى غيرها من القطاعات الإقتصادية الأخرى.

أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من الأزمات الاقتصادية:

1- الأزمة الدورية: أزمة فيض الإنتاج

ويطلق عليها البعض الأزمة العامة، تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها الإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بغيرها.

2- **الأزمة الوسيطية:**هي أزمة أقل اتساعا وأقل شمولا ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني وتحدث هذه الأزمات نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطية لا يمكن أن تحمل طابعا علميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

3- **الأزمة الهيكلية أو البنيوية** :تشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال أزمة الطاقة وأزمة الغذاء وغيرها.[1]

[1] – الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، زيادة عربية التوقع الالكتروني الرسمي لجريدة النور العدد 387 بتاريخ 6/5/2009 www.an.anoor.com

المطلب الثاني: أسباب الأزمات نتائجها وخصائصها.

أسباب الأزمات:

تعود حدوث الأزمات إلى عدة أسباب نذكر منها

1- اندفاع العالم إلى استخدام بعض الثروات دون اللجوء إلى اتجاهات أخرى مما يسبب التصرف بالثروات الأخرى.
2- اعتماد العديد من البلدان على اتجاه واحد اقتصاديا وهو ما أثبت فشله مثل النفط حيث أن أي مشكلة تواجه القطاع النفطي في تلك البلدان تسبب أزمة قوية لذلك البلد.
3- التخطيط الغير المدرس مواجهة المشاكل الاقتصادية وعدم إيجاد حلول جذرية لتلك المشاكل.
4- اعتماد القطاع المالي في تلك البلدان على أسس ثابتة مما يدفع تلك البلدان في الانصياع إلى تلك الأسس مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
5- سقوط العديد من البلدان الفقيرة في فخ الديون العالمية وتحكم البلدان المفلسة بمصير اقتصادها كما يحدث في مصر والكثير من الدول الأسيوية.
6- عدم إيجاد دراسات فعالة لتلاقي حدوث مثل تلك الأزمات في المستقبل البعيد أو القريب[2].

نتائج الأزمات الإقتصادية:

إن أهم ما يميز الأزمة الاقتصادية بصورة عامة من مظاهر وتبعات يمكن للمتابع أن يشخصها بما يأتي:

1- انخفاض معدلات الإستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار للعلاقة المرتبطة فيما بينها.
2- ارتفاع معدلات البطالة.
3- انخفاض في بعض الأسعار
4- تدهور الدخول والأجور والأرباح.
5- تنامي ظاهرة تصفية المؤسسات وتقليصها.
6- هبوط المؤشر العام في البورصات.

[1] – د. محسن أحمد الخضيري "كتاب إدارة الأزمات" الطبعة الثانية. مكتبة مدبولي القاهرة 1998.

[2] – أحمد ماهر " كتاب إدارة الأزمات" الدار الجامعية للطباعة والنشر، طبعة 2006، الإسكندرية.

وهناك جانب إيجابي للأزمة وذلك لمنافس ما بغية ربح مشروع أو صفقة، لأن خلق أزمة للمنافسة تتيح له الفرصة للدخول في السوق بقوة دون عراقيل أو ربح بسهولة وذلك بعد وضع خطة محكمة من خلال معرفة نقاط ضعف المنافس

كما أن بعد حدوث أي أزمة يستفيد منها العالم من خلال النقاط التالية:

1- انخفاض أسعار السلع في السوق – انخفاض تكاليف مواد الإنتاج.
2- صعود بعض دول العالم الثالث والتي لا تتضرر كثيرا بالأزمات العالمية لإنعزالها ببضعة درجات على سلم التقدم.[1]

خصائص الأزمات الاقتصادية:

هناك مجموعة من الخصائص تتصف بها الأزمات منها:

1- وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات الأزمة أثناء وقوع الأزمة بما ينعكس في صورة عدم وضوح الرؤية.
2- المفاجأة فهي تحدث بشكل غير متوقع وهي حدث سريع وغامض
3- جسامة التهديد والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الإستقرار
4- مربكة تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام وتوجد حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين بالبدائل المتاحة.
5- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل كبير.
6- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها مما تحدث صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته.[2]

[1] – – د. عبد الحميد إبراهيم النجار " الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي "، دار الجامعة للنشر الإسكندرية 2009.

[2] – عبد الحميد إبراهيم النجار – نفس المرجع–

المطلب الثالث: المخاوف الاقتصادية وطرق اكتشاف الأزمة وحلها

الفرع 1: التوقعات والمخاوف الاقتصادية وتأثيرها على الأزمة

يعتمد القطاع الاقتصادي حالة كحال الكثير من القطاعات الأخرى على التوقعات الاقتصادية سواء كانت عربية وذات تأثير سريع أو بعيدة تمكن التماهل في اتخاذ الإجراءات الخاصة بها وهناك يوجد العديد من التوقعات التي تسبب مخاوف اقتصادية لدى رؤوس الأموال مما يسبب مشاكل اقتصادية ومنذ مطلع القرن العشرين حدثت توقعات كثيرة سببت العديد من التغيرات الاقتصادية سواء على مستوى البلدان أو القارات وكانت هذه التوقعات سبب أزمات عديدة مثل أزمة الكساد العالمي وأزمة أسواق المال في أمريكا مطلع 1970 والتوقعات التي سببتها الحرب العالمية الثانية في عام 1939 ولحظة دخول أمريكا تلك الحرب حيث تدهور الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير بسبب تحول البلاد إلى الاتجاه العسكري بالدرجة الأولى، وإن التوقعات السيئة كان أحد أهم العوامل في حدوث تلك الأزمات كونها تسبب الخوف لدى أصحاب الأموال من ضياع رؤوس أموالهم عند تغير الوضع السياسي أو الطبيعي للبلد ومن أهم هذه المخاوف والتوقعات.

1- **مخاوف وتوقعات سياسية:** نتيجة الأوضاع السياسية التي تصيب الدول العالم فيما حدث في تغير الحكومات العربية في أيام الربيع العربي والخوف من تغير الاتجاه السياسي لتلك البلدان.
2- **مخاوف طبيعية:** للظروف الطبيعية تأثير كبير على تلك التوقعات فالمناطق ذات الظروف الطبيعية الغير مستقرة لا تشكل عامل جدب الرؤوس الأموال كما يحدث في آسيا وتعرض الكثير من أراضيها إلى عوامل طبيعية مثل الزلازل و الفيضانات.
3- **مخاوف مالية:** وتحدث عند تغير سياسة مالية للبلد الذي ترغب رؤوس الأموال الاستثمارية مما يشكل أزمة اقتصادية مالية كون قلة الأموال تؤدي إلى تعطيل الكثير من المشاريع مما يؤدي إلى توقف حركة العمل وظهور البطالة وركود كبير في المجتمع.

الفرع الثاني :طرق اكتشاف الأزمة والبحث عن الحلول

عند حدوث الأزمة الاقتصادية تسبب اضطراب عام في الوضع الاقتصادي للبلد يعود تأثيرها على الأفراد والمجتمع بشكل كبير قد تتدهور سرق المال وتفلس العديد من المصانع الاقتصادية والمالية وترتفع أزمة الديون وكذلك يعود تأثيرها على الوضع العام للبلد المصاب بالأزمة فتغير أوضاع تلك البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد تكون محاولة العلاج متأخرة جدا بحيث لا تجدي نفعا أو تترك تأثيرا كبيرا خلفها

وهذا ما يحصل عند الأزمات المالية والتأثير الكبير الذي يصيب العديد من القطاعات الصناعية والمالية والاقتصادية والتي تطول جميع الدول وتسبب في إفلاس العديد من الشركات والمصارف وتحدث ظاهرة بطالة كبيرة مما يصيب أزمة كبيرة حتى في عملية دفع الرواتب والمشتقات الوظيفية والاجتماعية.

وتعمل على الإدارات على التخلص من تلك الأزمة حيث تتخذ العديد من الإجراءات والسياسات الخاصة لحل تلك الأزمة نذكر منها:

1- إيجاد لجان من الخبراء لتنفيذ الدراسات السريعة والعمل على إيجاد الطرق الفعالة للتخلص من الأزمة وتقليل تأثيرها إلى أقصى الحدود وتتكون تلك اللجان من العديد من الخبراء الاقتصادية الذين يبحثون في أسباب حدوث الأزمة وطرق إيجاد الحلول لها ويجب أن تكون هناك اجتماع للدول المتضررة من الأزمة والعمل على توفير الدعم المالي والاقتصادي للدولة المتضررة.

المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

هناك عدة مفاهيم متقاربة ومتشابهة بين الأزمة الاقتصادية وبعض المفاهيم الأخرى لذلك سنتطرق إليها:

الفرق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية:

تعرف الأزمات الاقتصادية economic crises بأنها اضطرابات فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطرها أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره وتعرف أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة cycleبدا من كلمة crise التي تدل على الأزمة بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين أن الدورة cycle تدل على الإنتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية وتعليل الأزمات الاقتصادية لدى الاقتصاديون أنهم يحملون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات ويعللونها بسبب الفوضى في الإنتاج وعدم المساواة في توزيع الثروات أو قلة استهلاك الطبقة العاملة ويفسر الكثير من الاقتصاديين الأزمة المالية بالعوامل النقدية، وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمان عن طريق التوسيع

فيه بحيث يؤدي آجلا أو عاجلا إلى رفع أسعار الفائدة فيقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بحيث يصل إلى حد يؤدي إلى زيادة الطلب فتنتعش الأسعار نسبيا ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد على الاقتراض وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بالمغالاة في الاقتراض وإساءة استخدام نظام الائتمان.

الدورة الاقتصادية: ويتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية وتسمى دورات كندارتيف نسبة إلى العالم كندارتيف وهناك ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية وتتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود .

دورة قصيرة الأجل: وهي تتراوح ما بين 10 إلى 15 عاما ومن أعراضها الركود الاقتصادي.

دورة متوسطة الأجل: وهي تتراوح ما بين 25 إلى 30 عاما وتتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، حيث أن الطلب الكلي أو الفعال لا يستطيع مجابهة العرض مثل الكساد العالمي 1929[1].

وعليه فالأزمة المالية سببها الرئيسي هو أزمة الثقة في النظام المالي نظرا لفشل الأنظمة المصرفية في أداء مهامها وهذا ما يؤثر على قيمة العملة وأسعار الأسهم في السندات مما يؤدي إلى التأثير على قطاع الإنتاج والعمالة أما الأزمة الاقتصادية سببها النظام الاقتصادي السائد مثل أزمة 1929 فهي أزمة إقتصادية سببها الرئيسي هو الفكر الكلاسيكي السائد آنذاك.

الفرق بين الأزمة الإقتصادية والمشكلة الإقتصادية:

قد نحتاج إلى معرفة الفرق بين الأزمة والمشكلة في الاقتصاد فكل أمر يختلف عن الآخر ولكل منهم اتجاه خاص به وحلول خاصة به وتعتبر المشكلة في وجهة نظر رجال الإقتصاد السلسلة الأولى للأزمة إذ لم يتم تدارك حل سريع لها على وجه الخصوص وتعتبر المشكلة الاقتصادية سبب من حدوث الأزمة كونها تنتج عن سوء تصرف إدارة أو عدم الاهتمام بشكل جيد لحل المتعلقات التي تصيب العملية برمتها ونذكر أهم الفوارق بين المشكلة والأزمة.[2]

[1] – إبراهيم عبد العزيز النجار– الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي– دار الجامعية، الإسكندرية 2009.

[2] – محمد ، عبد النور ، المشكلة الاقتصادية وحلول علمية، دار النسور للنشر، أكتوبر 2007.

1- من حيث التكون:

تبد المشكلة من عدم إدراك الواقع الفعلي للمشكلة من حيث كيف حدث وعدم اتخاذ حلول سريعة واقعية لحلها والعمل على عدم تكرارها مستقبلا أما الأزمة فهي تنشأ من حدوث المشكلة والتساهل في حلها وبصورة جذرية وعدم إتخاذ القرارات الناجحة لحلها سواء من الأفراد أو الإدراك الخاصة بالعمل.

2- من حيث التنظيم:

المشكلة صغيرة في نوعها وتحدث في المجتمع الإقتصادي سواء على مستوى الشركات أو الاتجاه الإقتصادي على عكس الأزمة تكون كبيرة وقد تؤدي إلى كرثة إقتصادية وتفتح على مستوى بلدان وقارات متكاملة كما حدث في أزمة مرض أنفلونزا الطيور إلى إصابة قارة أوروبا.

3- **من حيث التأثير:**

تكون المشكلة ذات تأثير بسيط لا يتجاوز مستوى الشركات والأفراد ولا تسبب ضرر اقتصادي كبير أما الأزمة فيقع تأثيرها على مستوى تنظيمات اقتصادية متكاملة كما في أزمة المصارف والتجارة العالمية وكذلك الأزمة المالية العالمية.

4- **من حيث الحلول:**

تحتاج المشكلة إلى حلول بسيطة في معظم الأحيان عن طريق توفير دعم مادي أو إداري وكذلك إيجاد وسائل ملية سريعة لها تساهم في حلها وبصورة سريعة مثل المشاكل التي تصيب الشركات أما الأزمة تحتاج إلى إيجاد بل عظيمة لحلها عن طريق توفير الدراسات وعمل مكثف من الهيئات الاقتصادية لحل هذه الأزمة ونجتاح إلى الدعم الإقتصادي ومالي كبير وقد يكون الحل منظمون في معظم الأحيان.

خلاصة:

من خلال هذا الإطار النظري توصلنا إلى أن السلم الاجتماعي ليس أكثر من حالة الهدوء والاستقرار في المجتمع النابعة من شعور الإنسان بالأمن على مختلف الأصعدة الإقتصادية والاجتماعية وأنها حالة تتطلع إليها مختلف الشعوب كما أن هذا الإستقرار لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من المقومات المتمثلة في وجود السلطة ونظام قادر على إدارة والتنوع والتباين الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي، وإرساء

الحكم الراشد ويتضمنه من مساءلة ومحاسبة و الاحتكام إلى القانون وكذا وجود إعلام حر متوازن ينادي بالعدالة الاجتماعية وبضمان الحقوق والحريات وكلها مقوما تعززها ذاكرة من العمل المشترك.

وفي المقابل ند أن لكل أزمة بمفهومها الواسع مقدمات، متى ما أهملت هذه المقدمات ولم يتم التعامل معها لمعالجتها في بدايتها فإنها تتعاظم وتكبر شيئا فشيئا حتى تحدث هذه الأزمة كوارث عند إهمالها وتجاهلها وهناك العديد من الشواهد التي مرت بالجميع سواء على المستوى الفردي أو المستوى المجتمعي، ومن أشهر ذلك الأزمات الاقتصادية التي تمر بالأفراد والمجتمعات على حد سواء بين الحين والآخر، حتى أصبحت مشكلة العمر حيث استعرضت في البداية مفهوم الأزمة الاقتصادية والمتمثل في أنها عبارة عن موقف وحالة حرجة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية ثم التعرض لأنواعها واسبابها المتعددة وتأثيرها على العالم من حيث الوفيات والتشريد والإفلاس وانهيارات مادية ومعنوية ولذا يجب محاولة تجنب هذا من خلال النصائح التالية:

1- تكوين فريق لإدارة الأزمات وكيفية التعامل المباشر معها.
2- التدرب على مواجهة الأزمات .
3- الاستعداد لها والقيام بالتنبؤات اللازمة.

الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية وآليات التعامل معها في ظل الأزمات الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول : الأزمات الاقتصادية وتداعياتها.

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية:

المطلب الثالث: آليات التعامل مع الأزمات الإقتصادية.

المبحث الثاني: ميكانيزمات وآليات تعامل الأنظمة العربي في ظل الضغط الاجتماعي

المطلب الأول: إنشاء الصناديق السيادية.

المطلب الثاني: استثمارات الصناديق السيادية في الاسهم والسندات.

المبحث الثالث: النظام الجزائري وتعامله مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: أزمة 1988 وأزمة 2014.

المطلب الثاني: الآليات والتدابير المتخذة

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد :

لا يخفى أن هناك أزمات اقتصادية عارمة تطحن الاقتصاد العالمي منذ بداية فترة السبعينات وقد عبرت هذه الأزمات عن نفسها في العديد من القضايا والمشاكل فهناك ركود واضح يطغى على معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية وهناك التضخم وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم مشكلة البيئة وتلوثها وهناك أزمة الطاقة وانهيار نظام النقد ونتيجة لارتباطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة فقد وجدت الدول العربية الدول والاقتصاد العالمي وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى الحديث عن الأزمات الاقتصادية العالمية وتداعياتها في المبحث الأول وإلى آليات تعامل الأنظمة العربية مع هذه الأزمات في المبحث الثاني ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى تعامل النظام الجزائري مع الأزمات الاقتصادية من خلال أزمة 1988 وأزمة ، 2014 والآليات والتدابير المتخذة.

المبحث الأول : الأزمات الاقتصادية وتداعياتها.

عاش العالم على مر الزمان العديد من الأزمات الاقتصادية لعل أشهرها على الصعيد العالمي في عصرنا الحديث أزمة عام 1929 والتي أطلق عليها أزمة الركود الكبير والأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي تمحور سببها في اختلال للسياسات المالية والنقدية في الدول المتقدمة وبخاصة ما يتعلق بالسياسات الائتمانية والإفراط في الإسراف الرديء وآخرها أزمة انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على الدول ما كان منها منتجا أو مصدرا أو مستهلكا لذلك نتطرق في هذا المبحث غلى أهم الأزمات الاقتصادية وتداعياتها على العالم العربي.

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية.

أزمة الرهان العقاري:

بدأت الأزمة مالية أولا للتحول إلى أزمة اقتصادية خربت الاقتصاد الأمريكي أولا كمركز للأزمة لتنتقل من ثم إلى دول العالم الأخرى ليدخل الإقتصاد العالمي في انكماش اقتصادي.

نشأت الأزمة بما يعرف بتشكل الفقاعة العقارية في عام 2006 لتتفاقم في عام 2007 ولتنفجر في عام 2008 وقد صاحبها تشكل فقاعة مرتبطة بها ومكملة لها هي الفقاعة المالية والتي عرفت بأزمة الرهون العقارية والتي انفجرت في ذات التاريخ و السبب الأساسي في حدوث هاتين الفقاعتين العقارية والمالية ومن ثم انفجارهم يعود إلى الارتفاع الكبير غير حقيقي لقيمة الأصول "العقارات" بشكل يتجاوز قيمتها الفعلية بسبب المضاربة بها لغرض تحقيق الربح بالإضافة إلى تزايد عدد العاجزين عن تسديد أقساط القروض العقارية التي قدرت بنحو 12 ترليون دولار "القروض المتعثرة" ولقد تصاحب هذا بزيادة كبيرة في عدد المنازل المصادرة من قبل البنوك التي عرضتها للبيع وتلك التي عرضها المضاربون المستثمرون في هذا القطاع بلغت أكثر من 4 مليون وحدة سكنية في عام 2008 ومما فاقم من الزيادة في العرض أن الطلب عليها أن تراجعت أسعار بيوت السكن بشكل مفاجئ وحاد وبها انفجرت أزمة الرهون العقارية.[1]

وقد أدى هذا التراجع الكبير في أسعار العقارات وضمها حقوق الملكية للأصول المالية إلى انهيار ثم إفلاس المؤسسات المالية الضامنة لها وبالتالي انهيار أسعار أسهمها ومما بدأ الذعر بالانتشار وعدم الثقة نحو أسعار الأسهم سواء كانت في قطاع وسوق العقارات.

[1]– د. وليد حنا عبد الأحد عزيزن **السياسة العالمية في الأدرن والأزمة المالية الاقتصادية العالمية**، جامعة فيلاديلفيا، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص 33.

أو قطاعات أخرى وبالتالي انخفاض أسعار أصولها ومعها تراجع بشكل حاد أيضا أسعار أسهمها في سوق المال، وبهذه العلاقة المترابطة والارتدادية انتقلت الأزمة من قطاع العقارات إلى قطاع المصارف والمؤسسات المالية ومن ثم إلى قطاع التأمين لتمتد إلى بقية القطاعات لتشهد البورصات تراجعا كبيرا في أسعارها ومؤشراتها وتراجع النظام المصرفي من القيام بدوره المحوري بتحريك الفعاليات الإقتصادية عن طريق تقديم القروض لأغراض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الإنتاجي ومعه تراجع حجم المعاملات الإقتصادية وحجم النشاط الإقتصادية ليدخل الإقتصاد العالمي في انكماش اقتصادي تمثل بالمظاهر التالية:[1]

أ- انخفاض شديد في حجم الطلب الاستهلاكي

ب-تراجع في حجم أنشطة القطاعات الإنتاجية وحجم استثماراتها.

ت-ارتفاع حاد في معدل البطالة البالغ نحو 5 في نهاية 2013

ولاحتواء هذا الانكماش اعتمدت مجموعة من الإجراءات الجريئة من حيث الكم والنوع في النشاط الإقتصادي وذلك من خلال خطة إنقاذ في إطار حزمة تحفيز للنظام المالي ولبعض مفاصل الإنتاج الحقيقي وفي مقدمتها صناعة السيارات مصاحبة بخفض للاقتطاع الضريبي وهذا النمو الكبير في الإنفاق الحكومي سيتم عن طري التوسع في حجم العجز في الموازنة العامة للدولة والهدف منها هو رفع القدرة الإنتمائية للجهاز والمصرفي.

ومع انتقال الأزمة من إطارها المالي إلى إطارها الإقتصادي انتقل هذا النمط أيضا إلى الدول العربية منها انسجاما مع المقولة بأن إصابة المركز الإقتصادي العالمي بأزمة ينحسب على دول الأطراف ومن المفارقات هو التحول السريع للإقتصاد العالمي من حالة نمو مصاحب بارتفاعات عالية في أسعار السلع وبالذات في أسعار النفط الخام والسلع والمحاصيل الأساسية إلى حالة تباطؤ وانكماش مصاحب بتراجع في مستويات الأسعار والاستخدام والناتج والدخل[2]

[1] – محمد يوسف القريوتي...وآخرون –الأزمة المالية والآفاق المستقبلية– مكتبة النهج التروبي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ج4، : ص 34.

[2] – د. عبد الهادي يموت –الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها إدارة البحوث ، 2011، لبنان.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية:

انعكست الأزمة الاقتصادية العالمية على العالم كافة ويتوقف مدى تأثر اقتصاد الدولة بهذه الأزمة بدرجة التشابك من جانب وبمستوى الترابط ودرجة الانفتاح وانكشاف اقتصاد البلاد على العالم والخارجي من الجانب الآخر إن هذا المعيار يسري أيضا على مجموعة الدول العربية بما أنها جزء من منظومة الاقتصادي العالمي فإنها تتأثر سلبا بهذه الأزمة وتقدر خسارة الوطن العربي بنحو 2 إلى 2.5 تريليون بالتالي تيمكن تصنيف البلدان العربية إلى أربع فئات"[1]

المجموعة الأولى: وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدر للنفط التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة وعدد قليل من السكان هذه الفئة هي في أفضل وضع لامتصاص الصدمات الاقتصادية فقد دخلت الأزمة وهي في وضع قوي ويمنحها مناعة كبيرة ضد التراجع العالمي، وكان التأثير في شكل انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر القاعدة الإنتاجية في توليد الناتج المالي الإجمالي وفي تمويل الموازنة العام حيث تشكل صادرات النفط الخام أكثر من 95% من قيمة صادراتها الوطنية أما من حيث ارتباطها بالأسواق المالية العالمية فهو استثمارها للفوائض المالية النفطية في أدوات مالية في الخارج والتي تقدر بنحو 2 تريليون دولار وخاصة في الأسواق الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمثلت الآثار المباشرة والغير مباشرة لهذه الأزمة على مجموعة هذه الدول وبالتالي:

1. تراجع أسعار البورصات إذ بلغ مقدار الانخفاض في أسعار سوق الأسهم فيها بنسب تتراوح بين 72% في سوق دبي و 27% في سوق السعودية و 28% في سوق قطر و38% في سوق الكويت و40% في سوق عمان.
2. تراجع قيمة الأصول المالية الموظفة في بورصات العالم من قبل الصناديق السيادية والبنوك و الشركات والأفراد.
3. انخفاض أسعار سوق العقارات مع تراجع القدرة الائتمانية للمصارف على الإقراض وبالتالي تراجع تنفيذ بعض المشاريع العقارية.
4. انخفاض أسعار النفط الخام من نحو 150 دولار للبرميل إلى نحو 35 دولار والذي أثر بشكل كبير ومباشر على برامج الحكومات وعلى معدل النمو الاقتصادي لدولها.

[1] – نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي، الاقتصاد الأعمال تقارير اقتصادية، الجزيرة نت.

إن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارج كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تملك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوربا وما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وتتأثر تلك الاستثمارات بحس الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستمرين في العالم كله ابتداء من أمريكا إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

المجموعة الثانية: وهي البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية و الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة لكنها ذات فوائض مالية أقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي ورغم أن هذه البلدان من مصدري النفط ذات عوائد نفطية كبيرة إلا أنها ذات كثافة سكانية عالية وتتحمل التزامات اجتماعية كبيرة مما يجعل من الصعب عليها ضبط الإنفاق عند حدوث تراجع اقتصادي وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية بأوضاع مالية وخارجية أضعف من بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدر للنفط ومن المرجع أن تؤدي هذه الأزمة إلى تسريع وتيرة التراجع في الفائض التجاري لدى هذه الفئة ويرجع أن تواجه هذه الحكومات تحديات مالية وهي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأجل مثل البطالة وتتأثر الأسر المعيشية و الوظائف مع تدني الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية[1].

المجموعة الثالثة: هناك البلدان غير مصدرة للنفط ذات الروابط القوية ببلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة أو التي تعتمد بشدة على المساعدات الخارجية، وقد دخلت هذه البلدان الأزمة و هي في أضعف حال من ناجية الأرصدة المالية والخارجية، ويؤدي الهبوط السريع لأسعار النفط أو استمرار انخفاضه إلى تعريض هذه البلدان لتقلص شديد في التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة الموافدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما أن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية سيجعلها أكثر تعرضا لانخفاض المساعدات الأجنبية، ويرجع أن تتأثر ميزانيات

[1] – ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية الجذور والتداعيات**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20،21 أكتوبر 2009.

الأسر والحكومات معا، وستظهر على الأرجح ضغوط اجتماعية مع انكماش الحيز المالي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وعودة العمالة المغتربة ولا شك أن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهي تعتمد في نموها على الاقتصادي وحجم ميزانيتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية ، وبالتالي سوف تشمل توترا ماليا بسبب الأزمة العالمية التي تتعرض لها بلدان الإمارات العربية المتحدة والسعودية، فوفقا لتقديرات محللين مصريين إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 06 مليارات دولار من رعياها العاملين في دول الخليج والذي يقدر عددهم بـ02 مليون بينما يأتي 60 بالمائة من السياح إلى مصر من دول الخليج واستفادت سوريا من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمشق بينما يتلقى الأردن ما يقارب 02 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، بالإضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصفة دعم مالي.

المجموعة الرابعة:

هناك البلدان ذات التنوع الاقتصادي والروابط التجارية والسياحية القوية بأوروبا هذه البلدان تشعر بأكثر تأثير اقتصادي بسبب هبوط الطلب الأوروبي على الواردات والإنفاق السياحي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من أوروبا سوف تتراجع وسيضيف هذا التأثير القادم من منطقة اليورو إلى قنوات أخرى أقل أهمية ربما تتأثر بها هذه البلدان وستظهر هذه التأثيرات بشكل مباشر في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وفي التوظيف ودخل الأسر.

كل هذه العوامل سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفضت إلى قرابة 03 % وذلك اعتمادا على تقديرات مدروسة من قبل البنك والصندوق الدوليين.

تداعيات الأزمة بالأرقام:[1]

طالت الأزمة المالية بتداعياتها السلبية وما تزال إلى يومنا هذا على جوانب أساسية من الأنشطة الاقتصادية العربة وكانت أبرز مؤشراتها قد ظهرت على المستويات التالية:

1- هبوط أسعار النفط:

لما كانت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية (مجموعة الثماني) الأكثر استهلاكا للنفط عالميا ، فإن الركود الاقتصادي الحاصل في هذه الدول بسبب الأزمة المالية أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي ترك جملة من النتائج السلبية المترابطة أهمها:

أ- **انخفاض في حجم الصادرات النفطية العربية:** لاسيما أن منظمة أوبك سارعت إلى خفض إنتاجها بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا لمواجهة انخفاض متوقع في الإستهلاك النفطي الأمريكي بنحو 100 مليون برميل في غضون أشهر قليلة.

ب- **هبوط انحداري في أسعار النفط:** من أقصى قيمة سعرية له بلغت أكثر من 140 بنسبة انخفاض تصل إلى نحو 65% في أقل من شهرين هذا وأستمر التراجع إلى قرابة 35 دولار في مطلع العام 2009 وبذلك تكون نسبة التراجع قد سجلت حوالي 75% في غضون خمسة أشهر.

ج- **ترتب على تراجع الأسعار تراجعا موزيا في قيمة الفوائض النفطية:** والتي تمثل موقفا مركزيا في السياسات الاتفاقية والبرامج التنموية وأيضا في الأنشطة الإستثمارية سواء كانت في الخارج العالمي أو في الداخل الخليجي والعربي عموما.

د- **اختلال التوزان في الميزانيات الحكومية الخليجية:** ذلك أن مثل هذه الميزانيات تبقى متوازنة لإيرادات مقابل نفقات، وفقا لقدرة كل دولة خليجية على تحمل القيمة السعرية كحد أدنى للبرميل الواحد في الإمارات حتى 20 دولار للبرميل قطر والكويت حتى 30 دولارا، السعودية بين 40-50 دولار البحرين وعمان تتصلان حتى 60 دولارا.

[1]- إيمان محمود عبد اللطيف ، **الأزمة الاقتصادية المالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها**،رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، العراق، 2011، ص 193.

هذا وتشير التوقعات الإقتصادية إلى أن دول الخليج العربية سوف تشهد في حال استمرار الركود في السوق النفطية من مزيدا من التباطؤ في معدلات النمو فالعام 2008 سجلت هذه المعدلات نموا مقداره 8.4% مقابل 6% لعام 2007 والأمر يعود إلى انخفاض العوائد البترولية بنسبة 10-15%

إن التراجع في أحجام الفوائض النفطية لم يترك بصمة السلبية فقط على المشاريع الاستثمارية والتنموية في دول الخليج بل امتد إلى استثمارات الدول العربية الأخرى.

2- تراجع الاستثمارات:

كانت الاستثمارات العربية النفطية أكثر المواقع الاقتصادية العربية التي تأثرت وما تزال بتداعيات الأزمة حين قدرت الخسائر بنحو 1.4 ترليون دولار بعضها في شركات الرهن العقاري وبعضها في البنوك التي أعلنت إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى، وإذا عرفنا أن الحجم التقديري الاستثمارات المصرفية العربية في الخارج يتراوح بين 1.8 و2 تريليون دولار وأن 60% منها في مؤسسات مالية وبنكية أمريكية لأدركنا الحجم المليارى الخسائر العربية تحت ضغط الأزمة والآثار السلبية التي سوف تتركها على سياسات الإستثمارية المستقبلية. [1]

المطلب الثالث: آليات التعامل مع الأزمات الإقتصادية:

واجهت السلطات المعنية في كل قطر عربي آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة لكن ينقصها التنسيق ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية لمتابعة الأزمة الإقتصادية وتأثيراتها، وقد بذلت الحكومات جهدا لبث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية لأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو لدعم الإستهلاك ولقد تعرضت الدول العربية جراء هذه التداعيات إلى تراجع في حجم الإيرادات العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة وهنا سيطرح السؤال نفسه من أين سيتم تمويل هذا العجز في ظل تقلص المصادر والحقيقية التقليدية؟[2]

يتعرض الإقتصاد العربي لركود وانكماش اقتصادي وضغوط إلا أنها ليست بالحجم الكبير مقارنة باقتصاديات الدول الكبرى منبع الانكماش العالمي إلا أن هذا لا يعني تدخلا حكوميا عرضيا وبسيطا بل

[1]- عبد المجيد قدي – الصناديق السادية والأزمة المالية الراهنة، الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي – جامعة الجنان، طرابلس، لبنان 14 آذار/ مارس 2009.

[2]- رمزي زكي- علاج عجز الموازنة " العامة الدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمتجه التربوي" دار الهدى للثقافة والنشر- دمشق 2000.

بالعكس يتطلب تدخلا فوريا وبشكل فاعل لإيقاف تراجع الإقتصاد وذلك من خلال توظيف سياسة مالية توسعية عن طريق:

1- زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري والتحويلية فزيادة الحكومة لإنفاقها العام سيؤدي إلى زيادة دخول المجتمع وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالمحصلة زيادة الطلب الكلي المحرك للإقتصاد الوطني، إلا أن ما يجب التنويه إليه هو أن يكون حلم هذا الإنفاق بالقدر المؤثر لمعالجة التقلص في حجم النشاط الإقتصادي وليس بصيغة حقن الإقتصاد القومي بقوة شرائية تحفيزية عرضية وأيضا لكي تكون السياسة الاتفاقية الحكومية أكثر فاعلية وتراكمية أن يتوجه هذا الإنفاق نحو المجالات الإستثمارية كأسبقية اتفاقية.

2- خفض الإقطاع الضريبي مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتحرف والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومعدلات الاستثمار للقطاع الخاص إلا أن اللجوء إلى هذا الإجراء آنيا يتطلب أن يكون بقدر من التحفظ حيث الموازنة العامة للدولة هي أصلا في حالة عجز وعليه فإن خفض الاقتطاع الضريبي يعني تقليل إيرادات الدولة العامة وبالتالي زيادة هذا العجز وأما هذه المفضلة تقترح صيغة "تبادلية" تتمثل في خفض الضرائب غير المباشرة وبالذات ضريبة المبيعات المعضلة نقترح صيغة "تبادلية" تتمثل في خفض الضرائب غير المباشرة وبالذات ضريبة المبيعات وخاصة على السلع الأساسية على أن تعوض حصيلة هذا النقص بزيادة الضرائب المباشرة وبالتالي خزينة الدخل على الشركات والمشروعات والبنوك والمؤسسات المالية وعلى الأفراد ذوي الدخول العالية وذلك إما برفع سعر الضريبة على الشرائح الداخلية الأخيرة منها من سلع شرائح ضريبة الدخل أو بتوسيع عدد هذه الشرائح بإضافة عدد منها ومبررات ذلك هي:[1]

أ- أن معظم دافعي الضرائب غير المباشرة ذوو ميل متوسط وحدي أنفاقي مرتفع مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي.

ب- إن مضاعف الإنفاق أكبر من مضاعف الضريبة مما يعني أن الأثر النهائي التراكمي للطلب الكلي سيكون أكبر.

[1]- رمزي زكي، مرجع سابق ، ص 122.

ج- أن زيادة الاقتطاع الضريبي المباشر يقلل بقدر ما من الاستهلاك التبذيري الاستهلاكي ومن ثم الاستيرادي لمجموعة الدخول العالية كما أنه يسهم في تأمين شبكة الأمان الاجتماعي في المجتمع وتقليل التفاوت بين الفئات الداخلية المختلفة إذ أن أحد أهداف السياسة المالية هو تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي علما بأن مضمون السياسة العالمية هو في النهاية تعبير بقدر ملموس عن قرار سياسي وليس فقط اقتصادي.

د- إن هذا الإجراء الذي قد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي لن يولد ضغوطا "تضخمية" في المدى القصير خاصة ولا حتى في المدى المتوسط بل بالعكس سيعمل على زيادة درجة استخدام الموارد الاقتصادية المعطلة من طاقات إنتاجية وعمالة وبالتالي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي مع استقرار رئيسي في المستوى العام للأسعار وتشير البيانات إلى أن معدل البطالة في الدول العربية في عام 2008 بلغ 14 في السنة أي أكثر من 17 مليون عاطل عن العمل وبحسب بيانات أصدرتها منظمة العمل الدولية فإن البلدان العربية هي أعلى موطن لبطالة الشباب في العالم حيث بلغت سنة 2017 29,7% بعدما كانت قد سجلت 30,6% في 2015 وهذا لأسباب أهمها انخفاض مستوى الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأساسية خاصة والأسعار عموما[1].

إن البرنامج التحفيزي الاتفاقي يتطلب حصول الدولة على مصادر إضافية لتمويل هذا الإنفاق ويكون أما تمويلا تضخيما أي بقيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة أو باللجوء إلى الاقتراض بنوعية المحلي والخارجي، بحيث أن اللجوء إلى الإصدار النقدي يسبب نتائج سلبية متمثلة بزيادة معدلات التضخم وما ينجم عنها من آثار ويؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة.

ضرورة زيادة اعتماد الحكومة على الدين العام المحل ومن مصادر غير تضخيمية في تمويل نفقاتها العامة وبالذات في إصدار سندات تنمية جديدة علما بأن إصدارها لن يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في التداول ولا إلى زيادة القدرة الشرائية للمجتمع لأن قيمة الاكتتاب بالقرض العام يعني اقتطاع الجمهور لجزء

[1]- ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، موقع الكتروني -http://www.dw.com/ar/%D%B7/a 19068874، تاريخ الاطلاع 27/02/2017

من دخله المخصص للإنفاق على الاستهلاك إلى سندات وبالتالي إلى زيادة الحكومة لإيراداتها ونفقاتها أي تحول القدرة الشرائية من الجمهور إلى الحكومة دون ضغوط تضخيمية.

أما بخصوص الدين العام الخارجي كمصدر آخر لتمويل العجز فيكون من الصناديق العربية وصندوق النقد الدولي ويستخدم لتحويل نفقات استثمارية ودعم شبكة الأمان الاجتماعي وبما يساهم في زيادة الإنتاج القومي وبالتالي زيادة الطاقة الضريبية لاحقا من جانب وتحقيق التوازن الاجتماعي من الجانب الآخر.

ثانيا: في حالة الاختلالات الاقتصادية والمالية.

تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية وتخصيصا في الأزمات الاقتصادية وما يرافقها من تسريحات للقوى العاملة من خلال تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بسبب انخفاض عجز الميزان التجاري جراء انخفاض أسعار البترول وتؤكد الدراسات الإحصائية على أهميته في الحد من أكبر الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتدني حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ارتفاع مؤشرات الفقر بمعاييره المختلفة حيث تؤمن المشروعات الصغيرة مصدر دخل للأفراد خصوصا في القوى والأرياف وتسع قاعدة الملكية لقطاع الخاص وتزيد من قاعدة المستثمرين ويتطلب ذلك إزالة جميع العقبات التي تعترض إقامة هذه المشروعات وتحقيق التكامل والتناسق بين القطاعين العام والخاص داخل كل دولة عربية ولذلك يجب العمل على :

1. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. تطوير وتحديث أساليب العمل وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات التنمية المشروعات.
3. توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات.
4. دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات التي تعمل في هذا المجال.
5. إنشاء مراكز لدعم المشروعات بها في الجزائر أو صندوق تكافل اجتماعي كما في مصر[1]
6. يشير تقرير لمنظمة العمل العربية إلا أن المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية حيث توظف حوالي 60% من القوى العاملة وتشارك 50% من الناتج المحلي الاجمالي ويوجد في الوطن العربي حوالي 12 مليون

[1]- حسين عبد الملب الاسرج ،**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، العدد 140،**2009**

مؤسسة صغيرة يعمل بين حوالي 30 مليون شخص وأكبر تكزير للمنظمات هو في لبنان ثم مصر، فالأردن والإمارات.[1]

فتعتبر المشروعات الصغيرة عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعطى الفئات الاجتماعية فرصة لتعبر عن طموحاتهم وتقوي العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحابها، فهي تشكل دافعا هاما له وقطاع الأعمال في الدول في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي كانت تداعياتها أكثر على الشركات الكبرى

يجب التركيز بشكل جيد على الاقتصاد العيني مثل المشروعات الصغيرة وأخذ الحذر في التوسع في الاقتصاد المالي بحدود ما يخدم الاقتصاد العيني.

المبحث الثاني: ميكانيزمات وآليات تعامل الأنظمة العربي في ظل الضغط الاجتماعي

تتطلب مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية إجراءات على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وقد تناولت الدول العربية مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق من آثارها وتساعد في تلاقي تكرارها تداعياتها السلبية وفي ذات الوقت فإن أي برنامج مقترح لعلاج الأزمات يساهم في تقوية اللحمة بين الدول العربية وجعل اقتصادها أكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعوب، وبالذات في زيادة الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد العربي ورفع مستوى المعيشية كالدول العربية معرضة أكثر من غيرها لتقلبات أسعار صادراتها واعتمادها المتزايد على واردات الغذاء والتخلف التكنولوجي هذا إلى جانب ما تعانيه الدول غير نفطية من نقص المدخرات المحلية وما تواجهه من صعوبات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتمد معظم الدول العربية على مجال الطاقة في صادراتها مما يضطرها إلى إيجاد آليات تتعامل بها في ظل الضغوط كوسيلة للادخار والاستثمار وفي هذا البحث سنتطرق إلى نشأت الصناديق السيادية ودورها في توفير السيولة اللازمة واستغلالها الفرص لشراء أسهم أكبر الشركات العالمية بسعر منخفض.

المطلب الأول: إنشاء الصناديق السيادية

تعتبر صناديق الثروة السيادية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول كوسيلة للادخار والاستثمار على حد سواء بحسب الهدف والسبب المنشأة من أجله، حيث تمتلك جميع الدول احتياطات بعملات أجنبية

[1]–منظمة العمل العربية ،**تنقل ايدي العاملة العربية الفرص والامال** ،ص ص ،**175\176**

تقيم بصفة نموذجية بالدولار أو اليورو، وعندما يتراكم لدى بلد احتياطات أكثر ما يحتاجه لأغراض آنية فإنه يستطيع إنشاء صندوق سيادي لإرادة تلك السيولة الإضافية، وقد وجدت الصناديق السيادية ضد الخمسينيات من القرن العشرين ولكن حجمها الإجمالي على النطاق العالمي قد زاد بصورة كبيرة على مدى العشريتين الأخيرتين وهي تعمل على تدوير المدخرات على المستوى الدولي وتبقى الحيازات متركزة وتمثل أكبر خمس صناديق نحو 70% من إجمالي الأصول، ويقع نصفها في أيدي البلدان التي تصدر كميات ضخمة من النفط والغاز.[1]

تعريف صندوق الثروة السيادي: عبارة عن أداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويله من عدة مصادر منها الفوائض المالية المحققة في المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة أو من خلال عمليات الخوصصة أو احتياطات الصرف الأجنبي

دوافع إنشاء صناديق الثورة السيادية: تباين دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية ولكن يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:

– التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأمل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الثاني أي تحقي العدالة بين الأجيال

– الطاقة الاستيعابية للإقتصاد الوطني وإمكانية تنويع قاعدته وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي حجم العائدات بنسبة للفرد وهذا يعني أن آلية اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان وذات إمكانيات التنويع المحدودة يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق الادخار أو استثمار العوائد النفطية.

– إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعياته

– يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجية إلى الدول المالكة من خلال الاستثمارات وتوسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا

[1] – د. فرحات عباس، أسعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، الجزائر، العدد 04 ديسمبر 2015.

أهداف صناديق الثروة السيادية: تسعى الصناديق السيادية لتحقيق العديد من الأهداف:

– دخل لتحقيق الاستقرار: تم إنشاء هذه الصناديق أساسا لتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي استقرار إيراداتها حين أن النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره وبالتالي دور الصندوق حماية الاقتصاد وتمويله وتحل محل عائدات مستقرة ومكررة لتفادي التقلبات في أسعار البترول

مدخرات للأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير محددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل وبالتالي تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية احتياجات المستقبل عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة وتحويل هذه الأصول إلى أصول مالية دائمة.

– تمويل المعاشات التقاعدية: أنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها.

– التنوع الاقتصادي: الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط لذلك كان هدف التنويع الاقتصادي أي تنويع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير التغطية، هدفا معلنا لمعظم البلدان النفطية.

– التطور والتقدم: إن الصناديق السيادية التي تعمل على التطور المستمر وتتخذ منه هدفا أساسيا تعمل على توجيه الاحتياطات الوطنية نحو مشاريع على المدى البعيد ذات أهمية استراتيجية للإقتصاد المحلي.

المطلب الثاني: استثمارات الصناديق السيادية في الأسهم والسندات.

تعتبر الصناديق السيادية عامل مساعد في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي بصفتها هيئة "يعهد إليها إدارة واستثمار الأموال والأصول والسندات الناتجة من الفائض المالي للدولة واتخذت من سياسة الاستثمار على المدى الطويل درعا واقيا" لها، يؤمن استمرار تدفق الأموال لها ويحافظ على مخزونها من الفائض المالي في أوقات الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط العالمية إذ تنوعت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية لتشمل السندات الحكومية والعقارات وحصصا من أسهم الشركات والمصانع العالمية لتعزز من خلال تلك الاستثمارات المكانة الاقتصادية لدول الخليج العربي في أوروبا والولايات المتحدة.

أصدرت مؤسسة الصناديق السيادية SWFI المختصة بالإحصاءات المتعلقة باستثمارات الدول تصنيفاتها لأكبر الصناديق السيادية حجما في نهاية 2015 حيث جهاز أبو ضبي للاستثمار في المرتبة الثانية عالميا بنحو 773 مليار دولار، فيما جاء صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" في المرتبة الرابعة بـ668.6 مليار دولار وحلت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بالمرتبة الخامسة بموجودات بلغته 592 مليار دولار فيما جاء جهاز قطر للاستثمار في المرتبة التاسعة بموجودات قدرها 256 مليار دولار وتعد الاستثمارات الخليجية في ألمانيا على سبيلل إحدى أبرز الاستثمارات إذ استحوذت قطر على نحو 15% من أسهم شركة "فولكس فاغن" لصناعة السيارات وقامت بشراء نحو 10% من أسهم شركة "هوكتيف" شركة بناء وتمتلك 6% في أكبر المصارف الألمانية "الدويتشة بنك" إمارة أبو ضبي كانت حاضرة بقوتها من خلال استثماراتها امتلكت نحو 29% من شركة طيران "إيربرلين" وتمتلك أيضا شركة "جولبال فاوندربرز" صناعة الأجهزة الالكترونية[1].

تعرضت صناديق الثروة السيادية العربية إلى هزات عنيفة من جراء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة إذ لم تكن بمنأى عن الانهيارات التي تعرضت لها الأسواق العالمية بين عامي 2008 و 2009 حيث قدرت خسائرها بنحو 350 مليار دولار ، هذه الخسائر دفعت بدول العربية إلى مراجعة سياسية صناديقها الاستثمارية وإعادة تقييم أدائها وهو ما أدى بها إلى النهوض مجددا وتدارك خسائرها من خلال عمليات شراء لأصول شركات عالمية متعر أبرزها شراء صندوق السيدي الكويتي لحصة في بنك سيتي جروب الأمريكي 2009.

ومع هبوب رياح التغيير في منطقة الشرق الأوسط وانطلاق الثروات العربية عملت الحكومات العربية على زيادة الخطط التنموية والإنفاق على الخدمات العامة لمواطنيها لتجنب مجتمعاتها من الوقوع في الأزمات حيث لجأت الحكومات إلى احتياطاتها المالية في الصناديق السيادية.

من أجل زيادة الإنفاق ودعم ميزانيتها العامة.

ولقد تعافت الصناديق السيادية من أزماتها المتلاحقة بفعل الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط العالمية عملت على زيادة الاستثمارات الخارجية وشكلت عاملا لاستقرار اقتصادياتها إثر تراجع أسعار النفط إلى

[1]– تقرير خاص، الثروة السيادية في الخليج ، صدارة عالمية وحصن اقتصادي، متاح على العنوان التالي: الخليج أونلاين.

ما دون 50 دولار للبرميل خلال عام 2014 إذ ألقت هذه الأزمة بضلالها على الميزانيات العامة لهذه الدول.

شكلت الصناديق السيادية الخليجية محط اهتمام واسع للدول ذات الاقتصادات المتعثرة وفي مقدمتها دول الربيع العربي مثل مصر وتونس إذ تهدف تلك الدول إلى جلب الاستثمارات الخليجية للنهوض باقتصادياتها التي عانت من تراجع حاد خلال السنوات الماضية وتعمل على تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات.

وهنا سنتطرق إلى بعض الاستثمارات: [1]

– تعتبر الكويت ثاني أكبر دولة عربية مستثمر في مصر بحجم استثمارات 2,8 مليار دولار ومن أهم القطاعات التي تستثمر فيها هي العقارات والسياحة وقطاع الصناعات الغذائية وقد أقدمت الكويت حاليا بإصدار السندات المالية بالدينار الكويتي لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة أفضل من بيع الأصول مما يساهم في إنعاش الوضع الاقتصادي المحلي دون التأثير السلبي على المشاريع الحكومة أو الوضع المالي للمواطنين.

– كما تتجه السعودية لبناء أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم بقيمة تريليوني دولار لتحريك الاقتصاد عن طريق الاستثمار محليا ودوليا ويصبح الاستثمار المصدر الرئيسي للدخل بدل من إيرادات النفط وهذا من خلال نقل ملكية أرامكو إلى الصندوق السيادي.

– أما قطر فتعتبر من أكثر الدول نشاطا في المجال الاستثماري الداخلي والخارجي وتنوعت استثماراتها في مختلف القطاعات والمجالات من خلال صندوقها السيادي الذي تأسس عام 2005 حيث اشتر "جهاز قطر للاستثمار" برج "آسيا سكوبر" في سنغافورة مقابل 2,4 مليار دولار واشترت فندق "غروفنرهاوس" في لندن وفندق " بلازا" وفندق "دريم داون تاون" في نيويورك.

واشترت 10% في شركة "امبايرتستايت" مقابل 622 مليون دولار.

واستحوذ الصندوق على 2% من شركة النفط الفرنسية "توتال" كما استحوذ على نادي "باريس سان جرمان" لكرة القدم بقيمة 100 مليون يورو.

[1]– عبد الأمير رويح ، الصناديق السيادية، الرمق الأخير لهاتة الأزمات الاقتصادية ،متاح على العنوان شبكة النبأ المعلوماتية.

وفي عام 2011 اشتر الصندوق قرية لندن الأولمبية في بريطانيا بقيمة 907 مليون دولار.

المبحث الثالث: النظام الجزائري وتعامله مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

واجهت الجزائر أزمات اقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية و الخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة فباشر النظام في تجسيد اصطلاحات لتحقيق الاستقرار وتحسين مؤشراته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: أزمة 1988 وأزمة 2014:

شهدت الجزائر عدة أزمات اقتصادية باعتبارها من البلدان المنتجة للنفط إثر تساوي أسعار البترول أدت إلى حدوث نتائج وخيمة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأثرت تأثيرا كبيرا عن أمن البلد واستقراره.

الفرع الأول: أزمة 1988.

عانت الجزائر في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات أزمة اقتصادية واجتماعية حادة أدت إلى انهيار المسار الديمغرافي وتردي الأوضاع الأمنية وحالة اللااستقرار وتزامنت مع مجموعة الاختلالات التي أصبت الاقتصاد والمترتبة على الانهيار الكبير لأسعار النفط حيث انهارت ا لقدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية والتضخم الكبير الذي تجاوز 42% ما دفع إلى انتفاضة أكتوبر 1988 التي أنهت نظام الحزب الواحد وأدخلت البلاد إلى التعددية السياسية.

وانخفض معدل النمو الاقتصادي في عامي 1986 –1987 إلى 01% بعدما كان 9,5% عام 1985 وانهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42% إلى 7,4 مليارات دولار 1986 وساهم كل ذلك بارتفاع حجم الدين العام الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتجاجات الأساسية من السلع والخدمات وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير[1].

[1]– الطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 179.

الفرع الثاني: أزمة 2014.

بحلول منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تشهد تراجعا متواصلا وهو ما دفع ا لعديد من الاقتصاديين والسياسيين وحتى بعض المنظمات المالية الدولية للتنبؤ بمستقبل أسوء للجزائر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي واعتبروا أن الجزائر مهددة بمجموعة من الهزات الاجتماعية التي من شأنها تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي خاصة في ظل اعتماد الجزائر على مدخل وحيد للدخل وظلت الحكومة متمسكة بصريحات تحاول من خلالها بث الاطمئنان لدى المواطنين رغم تبنيها سياسة التقشف والترشيد وتأتي الأزمة الجديدة 2014 بمؤشرات مماثلة لأزمة 1986 فالنسيج الصناعي يبقى متواضعا والصناعة لا تمثل سوى 05 بالمائة من الناتج المحلي الخام كما أن المحروقات تمثل 96 في المائة من الصادرات و 60 % من الجباية.

وأول مظاهر هاته الأزمة تدهور قدرة الدينار الشرائية مع بروز مضاعفات ستمس الاستثمار والتشغيل والمشاريع التنموية وتزايد المطالبات في قطاعات التربية والصحة وتصاعد الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات ذات الصلة بمطالب السكن والشغل في أكثر من منطقة[1].

إلا أن مواصلة انهيار أسعار النفط لتصل إلى مادون السعر المرجعي جعلت النظام يدعوا المواطنين للتقشف من أجل تجاوز الأزمة وبناء قاعدة إنتاجية مما يعني أن مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر على المحك خاصة في ظل التوترات التي تشهدها بعض المناطق التي بها حدود مع الجزائر.

المطلب الثاني: الآليات والتدابير المتخذة

بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق إصلاحات على نطاق واسع مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع الأمر الذي نتج عنه النهاية اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر من التحكم في السياسية المالية إذ قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي مع إخضاع شركات القطاع

[1] – **الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي ، على الموقع :** ww.middle-cast-ontine.com/?id=207948 تاريخ الاطلاع : 2017/04/10 على الساعة 06:34

العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص، ويعتبر تحرير التجارة وتسهيل موافقات استثمار من الموضوعات التي تم ومزال يتم تدعيمها بشكل كبير حتى الآن.

وفي إطار الإصلاحات التزمت الدولة بالتكفل بالانعكاسات الاجتماعية التي كان متوقعا لا تخلو منها مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود وبناءا على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدول والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من 1994.

أولا: الاتفاق مع الجهات الدولية.

1. **الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:** نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصحبت تلتهم أكثر من 80% من حصة الصادرات وتطورت خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1999[1]، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وبدأ دور الصندوق يتعاظم في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائر لمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص[2].

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي وكانت أولى الخطوات إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و تقليص تشكيلية السلع التي تحدد

[1] – عبد الوهاب كيرمان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملاحق الثاني: تطور الديون الخارجية بنك الجزائر، ص 21.

[2] – التقرير الاستراتيجي العربي، 1989، القاهرة،ص 354.

الدولة أسعارها، تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر ومنحت الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية هما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية[1].

2. **الاتفاق مع نادي باريس:** توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واتفقوا على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخذتها ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس أكثر من 13 مليار دولار
3. **الاتفاق نادي لندن:** إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة "البنكية" تم معالجتها في نادي لندن الذي يضم لجان تمثيلية للدائينين الخواص وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى النادي.

وبعد الاجتماع تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك ترأسها الشركة الفرنسية العامة ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر و بعد مفاوضات تم اتفاق جدولة حوالي 3 مليار دولار في جوان 1996[2]

[1] – تصريح أحمد بن بينور، وزير المالية، جريدة الخبر، عدد، 1095، جوان، 1994.

[2] – عبد الوهاب كيرمان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملاحق الثاني: تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر، ص 15.

ثانيا: إصلاح السياسية النقدية.

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك مما أدى إلى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار وبالتالي تشجيع هروب رأس المال، وفي هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى[1].

تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان مما أدى وبالتالي إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسيع النقدي داخل الاقتصاد وذلك بتحديد مع نمو الكتلة النقدية أي الحد من التوسع في القروض الداخلية ورافق الإجراءات النقدية إتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية وكذا ترقية النظام الجبائي يجعله مرنا وفعالا ومحاربة الغش والتهرب الضريبي الشيء الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة ومعدلات فائدة حقيقة ومما يحث الأعوان الاقتصاديين لزيادة مدخراتهم وتشجيع الاستثمار الإنتاجي وتوزيع أمثل للموارد المالية.

كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995، كما يتم إدخال عمليات البيع بالمزاد العني في السوق النقدية وهذا بشكل مزيدات القروض لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود[2].

ثالثا: الإصلاح المالي.

استهدف هذا الإصلاح السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة والذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري والذي كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي كما يجاوز المدخرات المحلية وكذلك الاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين

[1] – د. قدي عبد المجيد، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995 (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة)، ص 277.

[2] – بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، ص 187.

الخارجي كما انعكس على زيادة حدة التضخم وزيادة أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي ومن ثم انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات الهامة وترشيد الإنفاق العام مع الأخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يكمن في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها ما يلي:

- إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة وتضمن أربع معدلات 7%،13%، 21%، 40% وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات لكن قانون المالية سنة 2001 أعاد هيكلة معدلات الرسم على القيمة بهدف تخفيض تكلفة الاستثمار وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الإعفاءات الضريبية[1]
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.
- إدخال الضريبة على الأرباح الشركات

وفي إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثر من السلع مثل الدخان والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد خارج نطاق ضريبة المبيعات، كل هذه التعديلات ساهمت في تحسن إيرادات الرسوم على السلع والخدمات وتحقيق إيرادات إضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة ارتفاع المبادلات مع العالم الخارجي، وعرف الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أما في إطار تطور النفقات العمومية فيلاحظ ما يلي:

انخفاض النفقات من 33.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 31.5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998م.

ومن النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعد ما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة 1993 حيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.

[1] – د. ناصر مراد: الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992، 2003) منشورات بغدادي ص 98.

كما قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على الكثير من السلع مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغاز....الخ.

تم تحول العجز في الميزانية المقدر ب 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره 2.4% سنة 1997[1].

رابعا: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

تستعمل السلطات العمومية صندوق ضبط الموارد منذ سنوات، أي منذ إنشائه في سنة 2000 كآلية تثبيت وضبط وتعديل للميزانية العامة للدولة، حيث تم تصنيفها ضمن الصناديق الخاصة وبالتدقيق ضمن حسابات التخصيص الخاص الذي يمكن الدولة من سد عجزها نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات و توقعات قانون المالية، ولكن أيضا تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية وتم إنشائه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلية لسنة 2000، وتضمن الحسابات الخاصة للخزينة مختلف العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة العامة أو دخولها إليها بصورة غير نهائية فهي لا تعتبر إنفاقا أو إيرادا بالمعنى الصحيح للكلمة بل عابرة عن أموال تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد والعكس صحيح، وعليه فقد اقتضى المنطق العلمي بعدم تدوين هذه العمليات في الميزانية على أن يفتح لها في قيود الخزينة حسابات مستقلة تعرف بالحسابات الخاصة للخزينة[2] وعرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات أيضا نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية السابق كريم جودي ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون مالية 2014، أي ما يعادل ت89.4 مليار دينار بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق بحوالي 4774 مليار دينار أو ما يعادل قرابة 59 مليار دولار وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط وأيضا الإيرادات الناتجة عن قطاع الطاقة ويضع هذا العامل الجزائر

[1]- د. ناصر مراد: مرجع سابق، ص 79، 105.

[2]- بوفليح نبيل –صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول، ص 237.

تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية أكثر من 46 مليار دولار وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد[1].

خلاصة الفصل الثاني:

إن كل الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم أدت إلى تحقيق الكثير من الخسائر على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبما أن الدول العربية جزء من هذه المنظومة فقلد طالتها تداعياتها لكن بنسب متفاوتة من خلال أسواق رأس المال وأسواق السلع والخدمات وتحويلات العالمين وتدفق الاستثمارات والتشغيل والحصول على تمويل.

ومن جهة أخرى واجهت الأنظمة العربية هاته الأزمات باتخاذ إجراءات للحد من الأزمة وبما أن معظم الدول العربية ذات طبيعة ريعية تعتمد على البترول أي ذات اقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول ويتأثر بكافة الأزمات قامت بإنشاء صناديق سيادية من أجل استثمار الفوائض المالية حيث تعتبر عامل مساعد في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي من خلال نقل الأموال من دول الفائض غلى دول العجز المالي بالإضافة إلى كونها عامل في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي.

ولقد انتهج النظام الجزائري السياسة ذاتها في التعامل مع مختلف الأزمات التي عرفتها البلاد سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أو حتى بعد التحول نحو الاقتصاد الحر وبقي معتمدا على إيرادات النفط فقط.

[1]– الجزائر تلتهم أكثر من نصف المدخرات صندوق الضبط الموارد، على الموقع www.elkhabar.com تاريخ الاطلاع: 2017/04/12 على الساعة: 19:30.

الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على السلم الاجتماعي

المبحث الأول: سياسات الحكومة في شراء السلم الاجتماعي ومراحل تطبيقه

المطلب الأول: دور المداخيل الريعية في تحقيق السلم الاجتماعي

المطلب الثاني: سياسة الدعم الاجتماعية لشراء السلم

المطلب الثالث: انعكاس انهيار أسعار البترول على السلم الاجتماعي

المبحث الثاني: مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر

المطلب الأول: السلم الاجتماعي في ظل استمرارية ريعية الدولة

المطلب الثاني: السلم الاجتماعي في حالة نضوب النفط

المطلب الثالث: السلم الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

المبحث الأول: سياسات الحكومة في شراء السلم الاجتماعي ومراحل تطبيقه

انتهج النظام الجزائري سياسة جعلته يتمكن من التعامل مع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي التي عرفتها البلاد بعد الانفتاح و التحول نحو الاقتصاد الحر غير أن اعتماده الكلي على المداخيل الريعية جل الاستقرار والسلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار تلك المادة.

المطلب الأول: دور المداخيل الريعية في تحقيق السلم الاجتماعي.

الفرع الأول: فترة الوفرة المالية.

تعد الفترة(2000ــ2008) من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعة أسعار النفط للارتفاع منذ عام 2000 ، والتي وصلت إلى أقصاها عام 2007 ، وقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، إذ ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية، فضلا عن التسديد المسبق للمديونية الخارجية[1].

نتيجة لتلك الوفرة المالية التي تزامنت مع بداية استعادة السلم بعد الحرب الأهلية التي دامت قرابة عشر سنوات بدأ يتحقق نوع من الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي حيث شرعت الدولة في سنة 2001 في تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يقوم على إنفاق الدولة في تطوير وإنشاء هياكل البنية التحتية، وكان الهدف منه زيادة الطلب و التشغيل، إلا أن ذلك لم يعني تحقيق سلم اجتماعي مطلق فسرعان ما بدأت الحركات الاحتجاجية في الظهور، حيث أن معدل البطالة في عام 2000 تصاعد ليبلغ 30 بالمائة في وقت كانت محققة فيه لفوائض مالية بفضل النفط والغاز[2]

وعرفت ولايات الجنوب احتجاجات ما بين (2003ــ 2004) عرفت بحركة أبناء الجنوب من أجل العدالة مطالبة بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب واعترضوا على سياسة التهميش التي تمارسها السلطة ضد أبناء الجنوب، حيث شكلت البطالة المزمنة أهم أسباب تلك الاحتجاجات[3]

من هنا يتضح أن تلك الفوائض المالية الناجمة من عوائد النفط لم تسهم إلا في التفكير الجهوي.

---

[1] رايس فضيل، ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر، مجلة الدراسات الاقليمية، المجلد 9 العدد 27 ص (216ـ 239)

[2] لطفي بومفار ونوران سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، ص 322، بيروت ، مركز الدراسات ط 2، 2012.

[3] قاسم حجاج،غرداية،أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، الدوحة،المركز العربي للأبحاث

بحلول 2005 تم تدعيم البرنامج السابق للإنعاش الاقتصادي، برنامج لإنعاش النمو والذي كان عبارة عن توسيع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات.

ولم يكن استثمارا إنتاجيا شأنه في ذلك شأن البرنامج الذي سبقه لذا فقد شهدت مدة تطبيق البرنامجين اختلالات هيكلية مستمرة ومتزايدة بتهميش الزراعة والصناعة في تكوين الدخل الوطني[1]. كما ساعد ذلك الريع النفطي في إعاقة تطور القطاع الخاص وإضعافه وذلك في ظل تحكم الدولة في مداخيل النفط بعيدا عن أي مساهمة في القطاع الخاص والأفراد، الأمر الذي جعله يبقى ضعيفا وهامشيا وتجاريا محضا[2].

لقد استمر النظام في وظيفته التوزيعية التي تضمن له الاستقرار وشراء السلم الاجتماعي، مستفيدا في ذلك من الوفرة المالية الناتجة عن استمرار وارتفاع المحروقات وتبني سياسة توسعية في الإنفاق (أنظر الملحق رقم ص 80) تجلت تلك السياسة في مظاهر عديدة أبرزها:[3]

- تغطية زيادة أجور العمال للسنة 2006 بالفائض المحقق بالرغم من تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خفا من تكرارا سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح قاسية.
- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة فف هذا الصدد استفاد ما يقارب 400 ألف شخص خلال الفترة الممتدة من 2007 2008 من مناصب في مختلف القطاعات العمومية وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010.
- مواجهة ارتفاع حجم الواردات خاصة السلع الاستهلاكية وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا قياسيا حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.6 بالمائة سنة 2007.
- الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية كالطريق السيار غرب شرق بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة

[1] – رايس فضيل، المرجع السابق، ص ص 216–233.

[2] – مبروك ساحلي، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر ، أمال قاسمي، الجزائر واشاكاليات الواقع ورؤى المستقبل بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 395.

[3] – سهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية المجلد 4، العدد 10، 2014، ص ص 288–289.

للشرب وكذا مياه الري. مع تأهيل المهارات والموانئ وإنجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشآت القاعدية بحجم استثماري قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع تزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح 177 مليا دج كما شهدت المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن تطورات إيجابية انتقلت من 100 مليار سنة 2005 إلى أزيد من 130 مليار دج سنة 2006 و 165 مليار دج سنة 2007.

نظرا لتواصل ارتفاع أسعار المحروقات تم رفع السعر المرجعي للبرميل من 19 دولار إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44 بالمائة حيث بلغت الزيادة 745 مليار دج، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13 بالمائة موزع بين 345.2 مليار دج بالنسبة لميزانية التسيير موجهة على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب وإصلاح آليات دعم التشغيل والتكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ورفع المنح للمجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات أما ميزانية التجهيز فقد استفادت من مبالغ مالية إضافية تجاوزت 190مليار دج لبرامج الاستثمار العمومي .[1]

بما أن فئة الشباب تعتبر المحرك الرئيسي والفاعل الأساسي في مختلف الحركات الاحتجاجية فإن النظام توجه إليهم في هذه الفترة بالعديد من السياسات التشغيلية ففي جوان 2008 كانت انطلاقة جهاز دعم الإدماج المهني، ويتعلق هذا الجهاز بالتشغيل المأجور القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة ويهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وهم موزعون على ثلاث فئات:

- الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيون السامون.
- الشباب القادمون من التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني الذين زاولوا تربصا مهنيا.
- الشباب بدون تكوين.

[1] – سهام شباب، المرجع السابق، ص 288

كما تم تبني سياسة التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، وهي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر، إلى أن هذا الجهاز سجل نقائص تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها [1]

بالإضافة إلى سياسة عقود ما قبل التشغيل أو ما يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني وتتراوح أعمارهم بين 10 و 35 سنة إلا أن حصيلة تطبيق هذا البرنامج كانت جزئية فنسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد وبالتالي 90 بالمائة من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل بالإضافة إلى تمركزهم القوي في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

كما نجد أيضا سياسات ترقية العمل المستقل و تنمية روح المبادرة من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصاحب كل ذلك إنشاء مجموعة من الوكالات وتعددت آليات التحويل من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، وصندوق ضمان القروض.[2]

عموما فإن تلك المشاريع والسياسات ما كانت لتتحقق لولا المداخيل الربحية التي تمتعت بها الجزائر ولكن على الرغم من معدل النمو الذي تحقق والذي وصل إلى 5 بالمائة والاحتياطي المالي الذي تمتعت به الجزائر إلا أن اقتصادها بقي يعاني قصورا مزمنا متمثلا في أنه اقتصاد ريعي أحادي من حيث اعتماده على مصدر وحيد للدخل وهو ما جعله شديد الحساسية والهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار المحروقات وهو ما ينعكس على الاستقرار الاجتماعي فنتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 انخفضت أسعار النفط إلى ما دون 40 دولارا للبرميل بعد ما كانت حوالي 145 دولارا للبرميل ، مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات من المحروقات خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10 بالمائة مما جعل السلطة تتبنى سياسة حمائية لمواجهة انعكاسات تلك

[1] – مبروك ساحلي، المرجع السابق ، ص 384

[2] – نفس المرجع السابق، ص ص 384 –389

الأزمة ولتتجنب تآكل احتياطي الصرف خاصة في ظل ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وبين إجراءاتها [1]

- منع القروض الاستهلاكية إلا في إطار القروض العقارية.
- تضييق الخناق على المستوردين بوضعهم أمام عراقيل إدارية
- إسقاط 1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية،

كما شهدت سنة 2010 خروج العديد من المتضررين من أزمة السكن، ومدن الصفيح للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية الإسكان التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون الالتزام بمعايير الشفافية ووفقا لاعتبارات المحسوبية والزبونية، كما شهدت هذه الفترة خروج الشباب للاحتجاج في عدة مدن بسبب تفاقم البطالة خاصة بين خريجي الجامعات وبالتالي فإن تلك الوفرة المالية لم تحقق سلما اجتماعيا مطلقا.

الفرع الثاني: بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي

عرفت الجزائر تراجعا في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمواطنين بما في ذلك السكن والرعاية الصحية والتعليم مما جعل مشاعر الاستياء تصبح متأججة وواضحة تجاه العقد الاجتماعي الذي يكافئ فئة صغيرة مرتبطة بالنظام ويمكنهم من استغلال المواد العامة بغرض تحقيق مكاسب خاصة الأمر الذي جعل أعداد متزايدة من المواطنين يعتبرونها غير عادلة في توزيع عائدات النفط.[2]

إن الوفرة المالية التي تحققت جعلت الفساد يستفحل في الجزائر ، فقد انتشرت حالات فساد كثيرة جراء المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق كما هو الحال في مشروع الطريق السيار شرق غرب حيث تم الكشف عن وجود نظام عمولات غير قانونية ورشاوي وعمليات احتيال كما انتشرت فضيحة فساد أخرى عام 2010 تشمل شركة سوناطراك حيث تم منح عقود النفط والغاز لشركات من خلال عقود مباشرة بدل من منحها عن طريق تقديم العطاءات.

[1] – الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر على الموقع: www.carnegieendoument.org

[2] – الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر ، على الموقع carnegieendoument.org

كما أن سجل الجزائر سيء عندما يتعلق الأمر بشفافية الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموزانة العامة المفتوحة" لعام 2010 والذي يقيم ما إذا كانت الحكومات تمنح شعوبها حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة حصلت الجزائر على درجة واحدة من أصل 100 حرجة كما صنف مؤشر مراقبة الإيرادات الذي يقيم شفافية العائدات في 41 دولة من الدول الغنية بالموارد أن الجزائر في المرتبة 38 مما يضعفها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى[1]

وبالرغم من السياسات التشغيلية التي اعتمدها النظام فقد وصل معدل البطالة في 2010 بين من تخرجوا حديثا من الجامعات إلى 30 بالمائة من الشباب وبالرغم من أن العقد الأخير قد شهد انخفاضا في معدل البطالة إلا أن الوظائف التي تم استحداثها غير مستقرة وبالتالي تشكل أحد أوجه التهميش.

إن كل تلك العوامل ساعدت على ظهور بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي عشتها الجزائر مع مطلع سنة 2011 من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي جاءت بعد أيام من الحركات الاحتجاجية في تونس، انطلقت في شهر جانفي 2011 وشهدت زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية كان على رأسها الزيت والسكر ذات الاستهلاك الواسع غير أن هذه الاحتجاجات تفتقر لشعارات ذات طابع سياسي أو اجتماعي محدد فالعشرية الدموية التي عرفتها الجزائر جعلت عموم الشعب يضحي بكل شيء في سبيل الأمن والاستقرار إلى درجة أنه أصبح يضع لنفسه خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها في حالة الاحتجاج.

إن رد فعل النظام كان سريعا حيث أعلن وزير التجارة عن تراجع الدولة عن قرار رفع الأسعار كما كان القرار الذي أصدرته الحكومة في فيفري 2011 القاضي بإلغاء حالة الطوارئ يهدف إلى إعادة الهدوء وإظهار استعدادها للإصلاح، كما توجه النظام بسياسة اجتماعية نحو الفئات الشابة التي لجأت إلى الاحتجاج حاول من خلالها العمل على تخفيض من نسبة البطالة ومنح قروض سخية وتفعيل سياسة السكن الاجتماعي وهي السياسة الاجتماعية التي لم تكن ممكنة لولا ما تتمتع به الجزائر من وفرة مالية. [2]

[1] – الحسن عاشي، نفس المرجع السابق.

[2] – المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، مقياس الديمقراطية 4. 2014 ص 46

فالنظام استعمل جانب من تلك الإمكانيات الهائلة لإرضاء الفئات الشعبية المتذمرة وشراء السلم الاجتماعي ولو بثمن غالي فقد قررت الدولة تقديم مساعدات من الخزينة العمومية وإن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في التسديد. [1]

كما أعلنت الدولة عن خطط استثمارية بقيمة 156 مليار للبنية التحتية وإعفاء الضرائب عن السكر [2] إضافة إلى تقديم دعم نقدي لفئة الفلاحين وبالتالي تجنب النظام مصير الأنظمة الأخرى التي سقطت بفعل موجة الثورات التي اجتاحت عددا من دول الوطن العربي وتسببت في سقوط أنظمتها.

ومن ناحية أخرى لجأ النظام في لفتة منه تجاه النخب السياسية بما فيها المعارضة إلى الوعد بتعديل الدستور وإطلاق إصلاحات قانونية وسياسة شملت قانون الانتخابات والجمعيات والإعلام والمشاركة السياسية للمرأة والتي تضمنها خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

هناك تقديرات تعول أن قوات الأمن العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة في عام 2011 لفض الاحتجاجات التي غلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي كما أن الرخاء والوضعية المالية المريحة فتحت الشهية للحركات النقابية التي شنت إضرابات في كل القطاعات المالية تقريبا (معلمين، عمال الصحة، المحامين، الأطباء، الحرس البلدي...) وانصب المطلب الأساسي حول رفع الأجور والزيادة في المنح والعلاوات ليس على الوضع الحقيقي للمؤسسات والاقتصاد الوطني إنما من باب وجوب الاستفادة من المداخيل الريعية.

واستجاب النظام لتلك المطالب بقبول زيادات في الرواتب والعلاوات فاقت في بعض الأحيان نسبة 100 بالمائة مع أثر رجعي قد يعود لأكثر من ثلاث سنوات الأمر ال>ي يسفر عن زيادة معتبرة في نسبة التضخم وهو ما يبطل مفعول الزيادات.[3]

[1] – لطفي بومغار ونوران سيد أحمد الحركات الاحتجاجية في الجزائر، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية

[2] – Michal L.Ross will oil drown the arab spring on : www.foreeignaffairs .com/articlelsl/68200/Michael-l-- rosse/mill-oil-down-the-arabe-spring. Access on 17/04/2017

[3] – لطفي بومغار ونوران سيد أحمد ، المرجع السابق، ص ص (387 – 329)

الفرع الثالث: أزمة حادة ودعم ضخم

بحلول منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تشهد تراجعا متواصلا ما دفع بعض المنظمات المالية الدولية للتنبؤ بمستقبل أسود للجزائر واعتبروا أنها مهددة بمجموعة من الهزات الاجتماعية التي من شأنها تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي.

إلا أنه على عكس ما كان متوقعا رفعت الحكومة من حجم موازنة الدعم الاجتماعي 2015 ينجو 7,5 بالمائة عن موازنة 2014 لتبلغ حوالي 17,4 مليار دولار، بزيادة بنحو 1,2 مليار دولار ، كما أن الميزانية التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية بالرغم من إقرار الحكومة ذاتها بوجود أزمة مالية حادة وأظهرت بيانات رسمية أن الجزائر فقدت نحو نصف مداخيلها بفعل موجة انخفاض أسعار النفط المورد الشبه كلي للتغذية الموازنة وتغطية النفقات الحكومية.

وبالرغم من الأزمة المالية جعل النظام الجزائري من شراء السلم الاجتماعي من أهم أولويات اهتمامه[1].

المطلب الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي لشراء السلم الاجتماعي.

كلفت التحويلات الاجتماعية في إطار سياسة الدعم الاجتماعي التي تطبقها الحكومة 1,340581 مليار دينار وجه منها 255,192 مليار دينار إلى السكن و 210,145 مليار دينار لدعم المواد الاستهلاكية كالسكر والحليب والزيت حسب آخر تقرير لمجلس المحاسبة.

وحسب التقرير الذي تحوز "البلاد" نسخة منه فإن هذه السياسة لم تعتمد على إطار مرجعي يحدد طبيعة التحويلات الاجتماعية التي بلغت 1,340581 مليار دينار خصص الجزء الكبير من هذه الاعتمادات لتحسين ظروف المعيشة الفئات الهشة.

وأظهر تقرير مجلس المحاسبة أن سياسة الدعم الاجتماعي التي تتبناها الدولة في إطار شراء السلم الاجتماعي كبدت الخزينة العمومية مبالغ مالية هامة تتمثل خمس ميزانية الدولة وتطلب الحفاظ على سياسة "السوسيال" التي تعتمدها الدولة فيما يخص توزيع السكنات الاجتماعية، حصة الأسد من حيث التحويلات التي تخصصها الدولة ضمن برنامج الدعم الاجتماعي.

[1] – الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الإجتماعي، على الموقع www.middle –online .com/?id:20948

واستهلكت عملية توزيع السكنات الاجتماعية 255,192 مليار دينار جزائري خصص لقطاع السكن في إطار التحويلات الاجتماعية من أجل دعم سياسة "السوسيال" التي لم تتخل الدولة عنها رغم الأزمة الاقتصادية أما دعم العائلات فقد كلف خزينة الدولة 359,193 مليار دج منه أزيد من 100 مليار دج في إطار دعم التربية و 210,693 مليار دج لدعم الحليب والحبوب في حين بلغت التحويلات على عاتق الخزينة لتسوية ملف المتقاعدين 252,097 مليار دج[1].

أما مجال الصحة الذي تتمسك الدولة بمجانية العلاج فكلف الخزينة 320,478 مليار دج وقدرت التحويلات لفائدة المعوزين والمعوقين وذوي الدخل المحدود بـ 153,631 مليار دج وبلغت الانجازات الإجمالية 1,603,2 مليار دج ما يمثل حسب التقرير خمس ميزانية الدولة .

وخصصت الدولة ميزانية ضخمة لضبط السوق فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية حيث خصصت 210,693 لدعم الحليب والحبوب ودفعت 3 ملايير دج من أجل استقرار أسعار السكر وزيت المائدة حسب المصدر في حدود 1,079 مليار دج، كما استفاد قطاع الفلاحة من حصة 38,78% أي 210,963 مليار دج من مجمل المساهمات الممنوحة للنشاط الاقتصادي لتغطية مساهمات الدولة لفائدة الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب الذي استفاد من 163,066 مليار دج والديوان الوطني المشترك للحليب بمبلغ 44,629 مليار دج وبلغت قيمة التحويلات الاجتماعية التي خصصتها الدولة لفائدة وزارة التضامن في إطار سياسة الدعم الاجتماعي للعائلات المعوزة فيما يتعلق بالكتب المجانية للتلاميذ المعوزين أو منح التمدرس 9 ملايير دج منها أكثر من 6 ملايير لوزارة التربية.

للإشارة فقد ساد مؤخرا نقاش واسع حول سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة منذ سنوات حيث طالب خبراء وسياسيون بضرورة تخلي الدولة عن سياسة الدعم الاجتماعي على اعتبار أن تبني هذه السياسة دون معايير تحدد الأشخاص المستفيدين من هذا الدعم سيؤدي إلى إفلاس خزينة الدولة.

والإبقاء على السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة دون وضع نظام ناجع للإعانات سيؤدي حسب الخبراء إلى خسائر مالية كبيرة تثقل ميزانية الدولة التي تستمر في هذه السياسة كاستراتيجية للحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

---

[1] – **هذا ما دفعته الحكومة لشراء السلم الاجتماعي على الموقع:**
www.eldilad.net/article/deteil?id:6462

المطلب الثالث: تراجع أسعار النفط على السلم الاجتماعي.

انهارت أسعار النفط وارتفعت معها المخاوف من التحديات الاقتصادية وضغوط المطالب الاجتماعية بعد فترة الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر حيث جنت خلالها عوائد مالية بقيمة 800 مليار دولار ، لكن هذه الوفرة لم توظف لإخراج البلاد من التبعية الكاملة لقطاع المحروقات الذي يمثل 98% من الصادرات ويساهم بـ60% من الدخل الوطني مما جعل الجبهة الاجتماعية رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتبطت السياسات الحكومية به أيضا بحكم ارتهان الدولة لعوائد النفطية منذ الاستقلال[1].

سعت الحكومة به أيضا بحكم انهيار أسعار النفط إلى التطمين أن هذا الانهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها خلال سنوات الوفرة لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهاوي النفط ووصوله إلى ما دون 55 دولار حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف.

وقد أوردت صحيفة البلاد أن رئيس الجمهورية عقد اجتماعا وزاريا مصغرا وجه فيه إنذارات إلى الوزراء وخرج بقرارات أهمها انتهاج سياسة تقشفية، باعتماد إجراءات للحد من نزيف الخزينة العمومية على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف و المناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول شخصيا، إضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية وتقليص ميزانيات تسيير وتجهيز الوزارات وحمل البنوك العمومية والخاصة على تحويل المشاريع الاستثمارية بدل الخزينة [2].

وتواجه حكومة عبد المالك سلال اختبارا صعبا في مواجهة الشارع الجزائري بالجهر بالقطع نهائيا على سياسة شراء السلم الاجتماعي عبر الإعلان عن حزمة جديدة من الضرائب وبداية الانسحاب التدريجي للخزينة الدولة عن دعم المواد الاستهلاكية حيث اتجهت الحكومة لاتخاذ جملة من الإجراءات الضريبية ستنعكس بصورة مباشرة على المواطن الجزائري الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي في هذا البلد، ويضع لأول مرة منذ 15 عاما الاستقرار الاجتماعي على المحك ويضع الحكومة في مواجهة الشارع الجزائري.

---

[1] – عثماني لحياني ،**انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر**، موقع جريدة الخبر متوفر على الرابط http://www.elkhabar.com/ar/politique /436907.html

[2] – صحيفة البلاد، **انخفاض أسعار النفط**، اجتماعات الأوبك ، متوفر على الرابط : http://elbilad.net/article/detail?id:28054

ورغم أن الحكومة لازالت تتكتم أمام الجزائريين بعدم انزلاق البلاد في أتون أزمة اقتصادية ووفرة هوامش المناورة لديها لأجل مواجهة تداعيات تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية وتقلص مداخيل البلاد من 68 مليار دولار في عام 2014 إلى 34 مليار دولار خلال العام الجاري إلا أن التدابير المتخذة في قانون المالية 2017 تؤكد بداية سياسة التقشف وشد الحزام التي سلطت في أول تجلياتها على الفئات الاجتماعية البسيطة، وعلاوة على تداعيات الخفض الممنهج لقيمة الدينار الجزائري منذ عدة أشهر بدأت مؤشرات المواد الاستهلاكية المستوردة في الارتفاع ولا سيما أن البلاد تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتموين السوق الداخلية، كما أن العملة المحلية فقدت حوالي 25% أمام الدولار الأمريكي و 20% أمام اليورو، فإن الضرائب الجديدة ستدفع الجزائريين إلى دفع المزيد من جيوبهم المنهكة في مجالات الوقود والكهرباء والماء والسيارات و المواد الكمالية، مما يرشح قدرته الشرائية إلى المزيد من الإنهيار، وحسب موازنة 2017 فإن الحكومة ستلجأ لرع رسم القيمة المضافة من 7% إلى 17 % مما يرفع قيمة اللتر الواحد من الوقود بمختلف أنواعه في محطات البنزين بحوالي ثلاث دنانير (2,5 سنتا) أما اللتر الواحد من الغاز الطبيعي المسال سيجعل ارتفاعا مضاعفا قد يصل إلى حوالي 18 دينار(15سنتا) في حين سيرتفع الديزل بثلاث سنتات، كما يقر مشروع القانون زيادات في ضريبة السيارات تبدأ من 50 يورو وتصل إلى 150 يورو في حال لم تتجاوز السيارة عمر خمسة سنوات، في حين يرتفع السعر ليصل إلى ما بين 25 يورو و 65 يورو بالنسبة إلى السيارات التي يتجاوز عمرها 05 سنوات[1].

الحكومة وضعت حزمة من الضرائب الجديدة تمس بصفة مباشرة جيوب الجزائريين ولن يتوقف نزيف المواطن الجزائري على هذا الحد ، بل يتعداه إلى خدمات أخرى تتعلق باستهلاك الكهرباء والماء والانترنت الجيل الثالث والإقامة في المدن الكبرى والسكن والعقارات والنقابات بعد ما أقر القانون زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19% كلما تجاوز الاستهلاك حدا معينا قدر في الكهرباء بـ 125 كيلواط وهو المستوى الذي تبلغه أبسط العائلات الجزائرية.

وبحسب الخبراء اقتصاديين فإ سلة الضرائب الجديدة زيادة على كونها تشكل صدمة قوية للجزائريين بالنظر لتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية فإنها تسترف حوالي 30% من الرواتب التي لا

[1] – عبد المنعم خالد ، الجزائر، إجراءات تقشفية في 2017 على الموقع : https:// aleladil.com/201612/31

تتعدى 250 يورو، وهو ما يضع مسألة الاستقرار الاجتماعي على المحك، ويجر الحكومة إلى مواجهة علنية للغضب الاجتماعي بعد سنوات من سياسة الشراء والمقايضة

ويذكر أن الحكومة تحاشت فرض ضرائب إضافية أو رفع أسعار الوقود خلال السنوات التي أقعبت حركة الاحتجاجات في العالم العربي لكنها لجأت إلى ذلك في العامين 2016-2017 وفي الموازنة الجديدة قررت الحكومة تجميد التوظيف في القطاع العام وعدم زيادة الأجور خلال الثلاث سنوات المقبلة 2017 و 2018 و 2019 على التوالي وتضمنت الموازنة إيرادات بنحو 51 مليار دولار ما يمثل زيادة تنهاز 13% مقارنة بسنة 2016 في حين بلغت النفقات 62 مليار منها 14 مليار لدعم أسعار المواد الاستهلاكية والسكن والصحة وتظل موازنة الدفاع الأكبر حجما "وخصص لها 10 مليارات دولار وتليها التربية والتعليم العالين بنحو 9,5 مليار دولار لكل منها ثم الصحة والداخلية بـ 35,5 مليارات لكل منها.

ولقد أنجزت الموازنة الجديدة على أساس سع 50 دولار للبرميل النفط وكانت الجزائر تعتمد سعرا مرجعيا للبرميل بـ 37 دولار حتى عندما فاق سعره 100 دولار لتقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات "بلغ حجمه 51 مليار دولار عام 2015" الذي يحول العجز في الموازنة وهذا يعني أن الهامش الذي كانت تتحرك فيه الجزائر سابقا لتمويل عجز الميزانية قد تلاشى الأمر الذي يدل على ضعف الاقتصاد في الوقت الراهن وهو الأمر الذي أشار إليه رئيس الحكومة عبد المالك سلال حيث قال إن احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي يبلغ نحو 114 مليار دولا نهاية العام 2016 بعدما كان 190 مليار نهاية العام 2013 ما يعني أن احتياطات النقد الأجنبي الجزائري فقدت 76 مليار دولار في 03 سنوات.

يرى الخبير الاقتصادي ورئيس جمعية "الجزائر استشارات للتصدير" إسماعيل لالماس أن قانون المالية 2017 غصة في حلق الحكومة لأنها مجبرة للدفاع عن خيارات قاسية أمام المؤسسات والشارع والإعلام. وأضاف أن ما تعيشه الجزائر هو نتيجة طبيعية لسياسة الربيع المنتجهة منذ الاستقلال.[1]

واهم عنصر هو عامل الثقة فمن فشل في تحقيق نهضة اقتصادية لما كان النفط بسعر 140 دولار للبرميل لا يستطيع أن يقنع الرأي العام بتحقيق هذا الهدف بسعر 50 دولار للبرميل وبالتالي فإن فرض هذه الضرائب على وجاهته النظرية، يظهر عيبها في اهتزاز صدقية الجهة التي أقرتها وفي غياب التضامن والعدل في توزيع أعباء الأزمة بين الفئات البسيطة و الفئات الميسورة.

فالحكومة أمام خيارات محدودة ولا مفر لها من البحث عن مصادر جديدة لتعويض خسائر الجباية البترولية وتعول الحكومة على رفع مداخيل الضرائب بـ 50 بالمائة لتصل إلى حدود 26 مليار دولار من

[1] – خالد عبد المنعم، نفس المرجع.

أجل تغطية تقلص مداخيل الجباية البترولية مع إدخال آليات جديدة للتحصيل كما هو جار مع كتلة السوق[1].

المبحث الثاني: مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر.

إن السلم الاجتماعي هو هدف تسعى لتحقيقه كل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلف و الفرق يكمن فقط في الآليات والوسائل المستعملة لتحقيق هذا السلم حيث تعتمد الجزائر على مداخيلها النفطية بصفة مطلقة مما يجعلان تأثرا بالتغيرات في أسعار الطاقة فكلما عرفت رواجا نفطيا مكنها من الحفاظ على الاستقرار وتبني سياسة توسعية في الاتفاق والعكس عندما تشهد تراجعا حيث يجعله عاجزا عن الاستمرار في تلك السياسة الاتفاقية وبالتالي يبقى مستقبل السلم الاجتماعي مرهونا بها، حيث تطرقنا في المطل الأول إلى السلم الاجتماعي في ظل استمرار ريعية الدولة وفي المطلب الثالث إلى السلم الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد.

المطلب الأول: السلم الاجتماعي في ظل استمرار ريعية الدولة.

إن تتبع تطور الأسعار النفط يظهر أنها تمر بفترات متعاقبة من الارتفاع والانخفاض وبالتالي فإن كل مرحلة انخفاض لأسعار النفط سيعقبها مرحلة رواج نفطي ترتفع خلالها الأسعار، وهو الأمر الذي يسمح للجزائر بمواصلة سياستها التوزيعية من خلال التوسع في عملية الإنفاق الحكومي الذي يسمح لها بالحفاظ على استقرار النظام وتحقيق السلم الاجتماعي خاصة وأن الجزائر تملك ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا حيث تقدر الاحتياطات المؤكدة بـ: 12,2 مليار برميل، وإن كان حجم الاستغلال قد انخفض خلال السنوات الأخيرة بسبب شروط التعاقد التي تفرضها الحكومة على الشركات الأجنبية حين نص مرسوم رئاسي صدر سنة 2006 على أنه لا يمكن للشركات العالمية القيام بأنشطة استكشاف واستغلال للنفط والغاز بالشراكة مع سونطراك التي يجب أن تمتلك نسبة 51% من أي مشروع وهو ما أدى إلى محدودية الاستكشافات النفطية الجديدة، وبالتالي فإن تحقيق استكشافات جديدة وتزامنها مع ارتفاع أسعار النفط سيتيح للنظام الحصول على فوائض مالية تدعم استقراره وتمكنه من تفادي أي نقمة أو تذمر قد يظهر جراء تردي الأوضاع الاجتماعية. وعليه فإنه بمجرد ظهور بوادر عدم الاستقرار وفقدان السلم الاجتماعي، فإن النظام سرعان ما سيعمل على احتوائها من خلال مجموعة من الإجراءات التي ألف استخدامها، والمتمثلة في مواصلة استيراد السلع الاستهلاكية لاسيما الغذائية منها ودعم أسعارها

[1] – إدريس جباري، **الجزائر تبحث عن بدائل للتقشف**، على الموقع : connegieendowment.org/sada/64722 تاريخ الاطلاع: 2017/04/19 على الساعة : 19:00

واستحداث مناصب مالية جديدة في القطاع العام خاصة وأن التوظيف في القطاع العام يعد من بين أهم الوسائل التي تضمن للنظام ممارسة السيطرة السياسية والاجتماعية وإحداث زيادات معتبرة في الأجور والرواتب ومنح القروض للشباب ودعمهم بمختلف السياسات التشغيلية بهدف التقليص من حدة البطالة في أوساطهم وبالتالي تجنب نقمتهم ولو بشكل مؤقت، ناهيك عن تقديم الإعانات لشرائح المجتمع الأخرى (المجاهدين، أبناء المجاهدين ، الفلاحين ، ذوي الاحتياجات الخاصة، العائلات المعوزة...) كما ان مواصلة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة من صحة وتعليم ومشاريع للإسكان من شأنه أن يجعل صورة النظام ويزيد من درجة الرضا الشعبي عنه.

بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى قد تدعم النظام في تحقيق الاستقراء من بينها أن مختلف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر تشترك في كونها تتميز بقصر المدة وضعف التأطير وغياب شعارات محددة موجهة للنظام لا سيما في ظل عدم وجود مجتمع مدني قوي ولا معارضة أو أحزاب سياسية فاعلة وقادرة على حشد الجماهير وصياغة مشروع واضح للتغيير يضمن الحقوق والمطالب يضاف إلى ذلك الدعم الكبير الذي يحظى به النظام من أجهزته الأمنية والعسكرية.

لا سيما أن الجزائر تعد من أكبر الدول إنفاقا على القوات المسلحة في إفريقيا حيث تنفق ما يعادل 11دولار لكل فرد من واتها وهو ما يكسبها القدرة على شراء ولائها وتجنيدها والاستفادة من خبراتها في أوات الأزمات

يضاف إلى ذلك أيضا ذكريات الحرب الأهلية التي عاشتها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء بنقل الذاكرة التاريخية للأجيال.

والدليل على ذلك بما تعيشه الدول العربية المجاورة وما تشهده من عنف وعدم استقرار انحسار الموارد المالية مجددا وهنا قد يفتح ملف الإصلاح السياسي بهدف التنفيس عن حالة الغضب الشعبي وكنوع من التعويض بانتظار فترة أخرى من الرواج النفطي ليبقى النظام يدور في الحلقة المفرغة نفسها.

المطلب الثاني: السلم الاجتماعي في حالة نضوب النفط

يعتبر النفط والغاز من الموارد غير المتجددة مما يعني أنه سيأتي يوم تنضب فيه هذه الموارد هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه كما تم تجاوز الفحم في عصر سابق وأصبح لا قيمة له كذلك سيكون الحال بالنسبة للبترول والغاز فقد يفقد تجارتهما ويصبحا في حكم الناخب بحكم توفر بدائل أخرى للطاقة.

لقد أشارت دراسة صدرت في سنة 2008عن معهد "تشاتام هاوس" أنه لن يكون لدى الجزائر نفط لكي تصدره بين عامي 2018و 2020حيث حذرت الدراسة من أنه من دون اكتشاف احتياطات نفطية جديدة فقد تفقد البلاد مكانتها كمستغل للنفط بحلول عام 2026[1]

وحتى إن ستطاع النظام أن يثبت عدم ضرر الغاز الصخري بالبيئة والإنسان فإن لا يمكن التعويل عليه على المدى البعيد و بالتالي لا يبقى أمام الجزائر إلا الغاز الطبيعي الذي تحكمه العقود الأجلة وأسواق المدى البعيد، وحتى هذا الأخير لا يمكنه التعويل عليه إلى الأبد خاصة وأن أوروبا الزبون الاستراتيجي للجزائر في مجال الطاقة تتجه نحو سو جديدة وهي سوق الطاقات المتجددة المتولدة عن الشمس والماء والرياح، حيث أن سلوكا جديدا ينمو بين مواطني الاتحاد الأوروبي لاستخدام الطاقة النفطية وإحلالها محل الطاقة التقليدية بالقدر الذي يستجيب لتوصيات مختلف المؤتمرات حول البيئة من أجل خفض الاحتباس الحراري[2]

وبالتالي فإن نضوب النفط والغاز أو عدم تجارتها سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني لا سيما في ظل تبعيته المفرطة لهما وهو الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الاستقرار الاجتماعي، ذلك أن النظام لن يكون قادرا على الاستمرار في سياساته الانفاقية التي كانت تتيحها له عوائد النفط والغاز والتي كان يستهدف من خلالها الحفاظ على بقائه واستمراريته وتحقيق السلم الاجتماعي، وهو ما قد يدفعه للاقتراض لتغطية تلك النفقات وحتى الاقتراض ربما يصبح صعبا بحكم عدم وجود ضمان (النفط والغاز)

إن انحسار الموارد المالية يعني أن النظام لن يكون بإمكانه الوفاء بالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية تجاه المجتمع، سواء من ناحية المواد الغذائية التي كانت تستورد بتكلفة باهظة أو من حيث القدرة على توفير فرص عمل جديدة فضلا عن أنه سيصبح جاهزا حتى عن دفع الرواتب وأجور الموظفين الذين يشكلون نسبة لا يستهان بها، كما أن ذلك سيعني أن النظام سيوقف الإعانات التي كان يقدمها لمختلف شرائح المجتمع، ناهيك عن تراجع الخدمات العامة من صحة وتعليم، كما أن مشاريع الإسكان والبنية التحتية لا بد وأن يطالها التجميد وفي ظل هذه الأوضاع المزرية لا بد وأن تتأجج مشاعر الغضب وعدم الرضا الشعبي عن النظام خاصة فئة الشباب التي غالبا ما تتطلع التي تحسين ظروفها المعيشية وهو قد يهدد أركان النظام بأزمة فقدان السلم الاجتماعي حقيقية قد تدخل البلاد في حالة فوضى

1 – الحسن العاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر على الموقع ثمن–الاستقرار–في–الجزائر–/ connegieendownment.org/2013/ar/25

2 – عمار بشير مصطفى، نهاية الربيع ، الأزمة والحل – الجزائر – دار حيسور – الطبعة الأولى 2015

قد لا تتحول دونها عملية نقل الذاكرة التاريخية قد لا تحول دون حدوث أعمال عنف ضد النظام خاصة وأن هذا الجيل هو جيل الفعل المباشر الذي وصفه الدكتور "عبد الناصر جابي " بأنه "جيل صادف ميلاده بداية ظهور مظاهر الإعياء على مشاريع الدولة الوطنية " وشهد ما خلفه ذلك الإعياء من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية: سكن، نقل، صلاحية مياه الشرب، البطالة .... وهو ما قد يحمله على الاحتجاج بوصفه وسيلة للتعبير عن نفسه ومطالبه رافضا الانخراط في المؤسسات الرسمية[1] غير أن الحركات الاحتجاجية السابقة التي شهدتها الجزائر رمزية ولا يقصد منها إلحاق الأذى بل مجرد لفت الانتباه فإن الأمر قد لا يبقى كذلك إذا ما تضررت القدرة الشرائية للمواطن إلى حد قد يسعفه حتى في الحصول على قوت يومه، لا سيما في ظل ارتفاع التعويل عليها كمؤسسات لترقية اجتماعية وبالتالي في حالة انفجار الأوضاع حتى خبرة الجهاز الأمني العسكري قد لا تحول دون خروج الأمور عن السيطرة

المطلب الثالث: السلم الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

قد يأخذ النظام في الجزائر درسا من التجارب التي مر بها سابقا، ويدرك أن سياسته في الحفاظ على الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي بالاعتماد على ما يدره قطاع المحروقات من موارد مالية لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ذلك أنه حتى وإن حظي بفترة رواج نفطي أخرى فإنما سرعان ما ستمر وتنتهي لتأتي بعدها فترة انحسار للموارد المالية قد تكون أشد ضررا من سابقاتها، والأهم من ذلك أنه قد يتفطن إلى أن النفط والغاز ما هي إلا موارد غير متجددة سيكون مصيرها النضوب حتما وبالتالي الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط من خلال إحداث تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد الوطني وعليه باشرت حكومة الوزير الأول عبد المالك سلال بوضع نموذج اقتصادي جديد تتمكن الجزائر من خلاله تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على تجاوز الأزمة الاقتصادية منذ 2014ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي أي اعتماد خيار النمو بدلا من التقشف.

ويرتكز هذا النموذج الاقتصادي من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

وفي الشق الموازناتي، يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:

1 - عبد الناصر جابي، مأزر الانشغال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2012، ص 12

1- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

2- حفظ محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

3- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

و في شقه الخاص بتنويع والتحويل الاقتصادي ، حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020،2030:

تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 20202030، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3مرات خلال ذات الفترة (لحوالي 11500دولار في العام 2030على أساس الدخل الحالي) ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من5.3% في العام 2015إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات إلى جانب تحويل طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015إلى 3% في 2030) فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمية وذلك خلال ثلاث مراحل للنمو [1]

1- **مرحلة الإقلاع 2016-2019** : وهي مرحلة يستطيع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.

2- مرحلة التحول (2020-2025):ويسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد

3- مرحلة الاستقرار (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصادي الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

ومن أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يحدد النموذج ثلاث محاور استراتيجية:

1- دينامية القطاعات المطلوبة:على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بنسبة فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاوي والبناء والأشغال العمومية مما يتطلب تسريع النمو.

1 - الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 31ديسمبر 2016المتضمنة قانون المالية.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر فيها يقابل معدل نمو للطاعات الأخرى يتراوح بين 5،6-4،7% لقطاع الخدمات على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 7،1% خلال الفترة المرجعية.

2- تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل القطاعين الخاص والعمومي ايضا مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة الذي يتطلب سياسة قوية للتحول التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة المؤسسة.

3- الملاءة الخارجية:سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نمو 5،6% سنويا فيما ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات

الأولى للتحول على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة وعليه، سيتم تلفيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة قابلة للتصدير ومن جهة ثانية تصريح وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

غير أن عملية التحول هاه في غضون 2030لن تكون بالأمر السهل قد يكون الأمر صعبا ومكلفا لأنه يتطلب التضحية بقدر كبير من التخصصات التي كانت موجهة للإنفاق الأمر الذي قد ينعكس على الظروف المعيشية للموطن إلا أن الك التضحية ضرورية من أجل بناء اقتصاد قوي ومتنوع وهو ما سيسهم حتما في خلق مناصب وفرص عمل دائمة للشباب ويحقق الاكتفاء الوطني من مختلف السلع ويؤدي إلى تنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، كما من شأنه تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات وتحقيق رفاهيتهم خاصة إذا تدعمت هذه الرؤية الاقتصادية برؤية سياسة اجتماعية في تسيير شؤون البلاد تقوم على أساس الحوار مع مختلف شرائح المجتمع من أجل المشاركة

في القرارات الاستراتيجية للدولة وليس الاكتفاء بالنظر إليها على أنها شرائح مستهلكة فقط و القضاء على مظاهر الاتكالية والأنانية التي تغلغلت إلى نفوس المواطنين من خلال إعطاء قيم العلم والعمل واعتماد معايير الحكم الرائد من شفافية مساءلة و اعتماد العد كأساس لتوزيع الفرص داخل المجتمع وعليه سيتحقق السلم الاجتماعي لأن كل مقوماته ستكون متوفرة.

الخاتمة والاستنتاجات

ظل ولازال هاجس الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على اسلم الاجتماعي من أهم التحديات التي واجهت الدول العربية خلال الأعوام الماضية حيث تختلف الدول العربية حسب طبيعة اقتصادها فالدول العربية \ات الاقتصاد الريعي اعتمدت في تجاوز أزمتها وبشكل أساسي على مدخراتها من فوائض النفط التي تحققت قبل الأزمة وتجدها الأكثر تأثيرا بالأزمة حيث عرفت انخفاضا في معدلات النمو وتراجعا في مستويات البطالة ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط وعدم قدرة حكومات هذه الدول على الاستمرار في سياستها التدعيمية. نظرا لأن إيرادات النفطية تشكل ما لا يقل عن 70بالمائة من الدخول الحكومية لهذه البلدان، فعندما تنخفض أسعار النفط تجد الدول الريعية نفسها في مأزق كبير فهي مطالبة بترشيد النفقات وفي غالب الأحيان تجد نفسها مجبرة على تبني سياسة التقشف وهذا هو الحاصل حاليا في الجزائر وأغلب الدول العربية.

إذن هناك علاقة تشابكية بين الأزمة الاقتصادية والسلم الاجتماعي حيث تظهر تأثي في شبح البطالة وانخفاض المرتبات وانخفاض التحويلات الفقيرة ردا ذلك تراجع الخدمات والسلع وتراجع الصادرات وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة وتحويلات العاطلين في الخارج وارتفاع معدلات الفقر وأسعار المواد الغذائية وهو ما يهدد هذا الأخير أي السلم الاجتماعي.

وقد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للأزمات الاقتصادية وأنواعها، وتناولنا مفهوم السلم الاجتماعي وأبرز مقوماته وأركانه.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى الأزمات الاقتصادية وتداعياتها على الدول العربية وتطرقنا إلى آليات العامل معها في ظل الضغط الاجتماعي وكيف تعامل النظام الجزائري مع هذه الأزمات وأهم التدابير والآليات التي اتخذها.

أما الفصل الثالث حاولنا دراسات انعكاس الأزمة الاقتصادية على السلم الاجتماعي في الجزائر من خلال أثر انخفاض وارتفاع عائدات النفط واقتراح البدائل وخيارات المستقبل في الجزائر.

فيما يخص الفرضية الأولى أن الأزمات الاقتصادية تؤثر على سلم واستقرار الدول العربية وهذا يظهر جليا في الآثار السلبية التي تنجم عنه من بطالة وفقر وانخفاض المرتبات وغيرها ن الآثار التي تجدل النظام في مواجهة ردود فعل العديد من الفئات الاجتماعية فيما يخص الفرضية الثانية فإن مستقبل السلم

الاجتماعي مرهون بتخلي النظام عن عملية توزيع الريع من خلال العودة إلى الوظيفة الإنتاجية وبتنويع مصادر الدخل والخروج من نطاق أحادية المنتج.

ومن أهم النتائج التي يمكن أن تستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

– انتهجت معظم الدول العربية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة أنماط اقتصادية مدمرة أدت إلى تقويض الاقتصاد الحقيقي المولد لفرص العمل وأحلت الاقتصاد الريعي القائمة على المضاربات المالية والعقارية محلها ، فانعدمت فرص العمل وعمت البطالة بعد أن تهاوت البورصات المالية من دون المركز الرأسمالية بدء من الولايات المتحدة حيث أفلس العديد من البنوك وتراجعت استثمارات الريوع.

إن الاقتصادية تظهر أسبابها الظاهرية في انخفاض أسعال البترول في الأسواق العالمية وتتجلى ملامحها العامة في تراجع الإنفاق الحكومي والعجز الداخلي على تلبية الحاجات والوفاء بالالتزامات الاجتماعية للدولة اتجاه الموازنين وضعف الاستثمار الداخلي وانخفاض القدرة الشرائية وانحصار الاستهلاك مما يجعل الدولة في مواجهة ردود فعل العديد من الفئات الاجتماعية التي تجد نفسها غير قادرة على تحمل أعباء التداعيات الاقتصادية.

– اعتمدت الدولة استراتجيات لمواجهة الأزمة وركزت على عنصرين:

1. التنوع الاقتصادي لموارد الدولة بجانب الإيرادات النفطية وشملت التوسع في استثمارات الصناديق السيادية.

2. تنفيذ برامج تقشفية كآلية لمواجهة الأزمة خفض الأجور والمرتبات لموظفي القطاع العام وفرض ضرائب جديدة وخفض الدعم.

– تعتبر أزمة الرهن العقاري أزمة سيولة لذا كان الحل هو ضخ الكتلة النقدية وهذا ما حاولت القيام به صناديق الثروة السيادية.

– تعتبر صناديق الثروة السيادية عامل مساعد في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي وذلك من خلال نل الأحوال من دول الفائض إلى دول العجز المالي بالإضافة إلى كونها عامل هام في زيادة التكامل الاقتصادي.

– إن دخول الاقتصاد العربي في حالة تباطؤ وركود يفرض على الحكومات التدخل باعتماد برامج جديدة وواسعة لانتشال اقتصادياتها من مظاهرها السلبية بتطبيق سياسة مالية توسعية.

– إن التمويل بالعجز هو مصدر من مصادر إيرادات الدولة العامة لتمويل نفقاتها يخضع للزيادة أو النقصان باتجاه مضاد لحركة الاقتصاد الوطني على أن يكون هذا التمويل بالعجز غير تضخيمي وفي حدود مأمونة.

– أظهرت دراسة برنامج الإصلاح بالجزائر إثر الأزمة ضرورة المزج بين السياسة المالية والنقدية والتجارية لخفض عجز الميزانية وعلاج ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وخفض معدلات التضخم وضرورة تشجيع خوصصة القطاع العام والاستثمار الأجنبي ويتطلب ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تحقيق آثار الإصلاح على محدودي الدخل.

- الهدف من الحراك الشعبي هو المطالبة بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق والأجر العادل
- إن السلم الاجتماعي في الدولة الريعية يعتمد بصفة مطلقة على توزيع الربع حيث عند الوفرة المالية تفرط الحكومة في الإنفاق العام من أجل شراء السهم الاجتماعي فهي لا تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وفق معايير الإنجاز المتمثلة في الإنتاج والكفاءة والضريبة بل تلجأ إلى توزيع الربع على السكان في شكل خدمات مجانية.
- الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر مؤخرا تعبر بوضوح أن السلم الاجتماعي في هذا البلد هو سلم هش مرتبط بأسعار النفط.
- التحديات الراهنة تفرض على الجزائر أن تعتمد على مقاربة جديدة وهي بناء السلم الاجتماعي على أسس العمل المنتج والضريبة والكفاءة وليس شرائه بواسطة الربع.

التوصيات:

- لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على الدول العربية فإننا نوصي ما يلي:

1. رفع معدل نمو الاستثمارات وتوفير مناخ جاذب للاستثمار.
2. زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي.
3. زيادة حجم الإنفاق الكلي.
4. تفعيل برامج التشغيل والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

5. ضرورة وضع استراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينة بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد العربية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبرى عن طريق الربط بينهما.

وبهذا تستطيع هذه الدول تغيير نمطها من اقتصاد سياسي يقوم على أساس الوظيفة التوزيعية إلى اقتصاد أساسه الوظيفة الإنتاجية وتحقق استقرارها واستقلاليتها

- إن بوادر النفاذ البترولي بدأت تلوح في الأفق الأمر الذي قد يمدد السلم الاجتماعي في الجزائر، وعليه فإن النظام لا بد من أن يستعد لمرحلة ما بعد النفط من خلال رؤية اقتصادية وسياسة واجتماعية بعيدة المدى تقوم على:
- الاستفادة من كافة الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة من أجل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات من خلال بعث القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني و المتمثلة في الصناعة والزراعة والسياحة والاستفادة من الطاقات المتجددة
- تشجيع القطاع الخاص وتفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام.
- التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والخدمات عالية المحتوى التكنولوجي من خلال الاهتمام بالبحث العلمي وربطه بالإنتاج لإرساء اقتصاد مجدد بكسر الحلقة المفرغة بطالة و النتائج الاقتصادية الضعيفة ويحقق الاكتفاء الذاتي.
- تفعيل السياسات والآليات القانونية المنظمة لمكافحة الفساد.
- إعطاء الجباية العادية دورا في تغطية النفقات العامة الأمر الذي من شأنه خلق الشعور بالعدالة الاجتماعية وتنمية روح المسؤولية.
- إشراك المواطنين في القرارات الاستراتيجية للدولة وإرساء معايير الحكم الراشد من خلال الشفافية والعدالة في توزيع الفرص الاجتماعية.
- إن كل تلك الأمور من شأنها أن تحقق رفاه المواطنين وأن تعزز من ثقتهم بالنظام الذي لن يضطر إلى شراء السلم الاجتماعي.

أفاق البحث:

لقد ركزت هذه الدراسة على البحث في إشكالية السلم الاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية للدول العربية وقمنا بدراسة حالة الجزائر وهذه الدراسة هي جزء بسيط من موضوع يحمل الكثير من التعقيد ونظرا لاتساع الموضوع، وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- كيف تحقق الدول العربية سلمها الاجتماعي؟
- السلم الاجتماعي بين دول الرفاه والدول الريعية؟

الملاحق

جدول رقم[1] مقارنة بين أصول صناديق الثروة السيادية والإنفاق الحكومي

البلد	صندوق الثورة السيادي	أصول الصندوق	الإنفاق الحكومي	النسبة
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	627	69.20	906.06
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	202.8	35.71	567.90
قطر	هيئة الاستثمار الكويتية	65	23.53	276.24
ليبيا	هيئة الاستثمار الكويتية	54.8	64.65	84.76
الجزائر	هيئة الاستثمار الكويتية	23	60.19	28.21
المجموع	-	1558.1	659.18	236.3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي:

www.info.org/external/pubstft/wea/2001

معطيات معهد صناديق الثروة السيادية: www.swfinstitute.org".Mars 2010 "

[1] - إحصائيات الجدول بسنة 2008.

مخطط رقم (2) العلاقة بين احتياطات الصرف الأجنبية والصناديق السيادية الداخلية

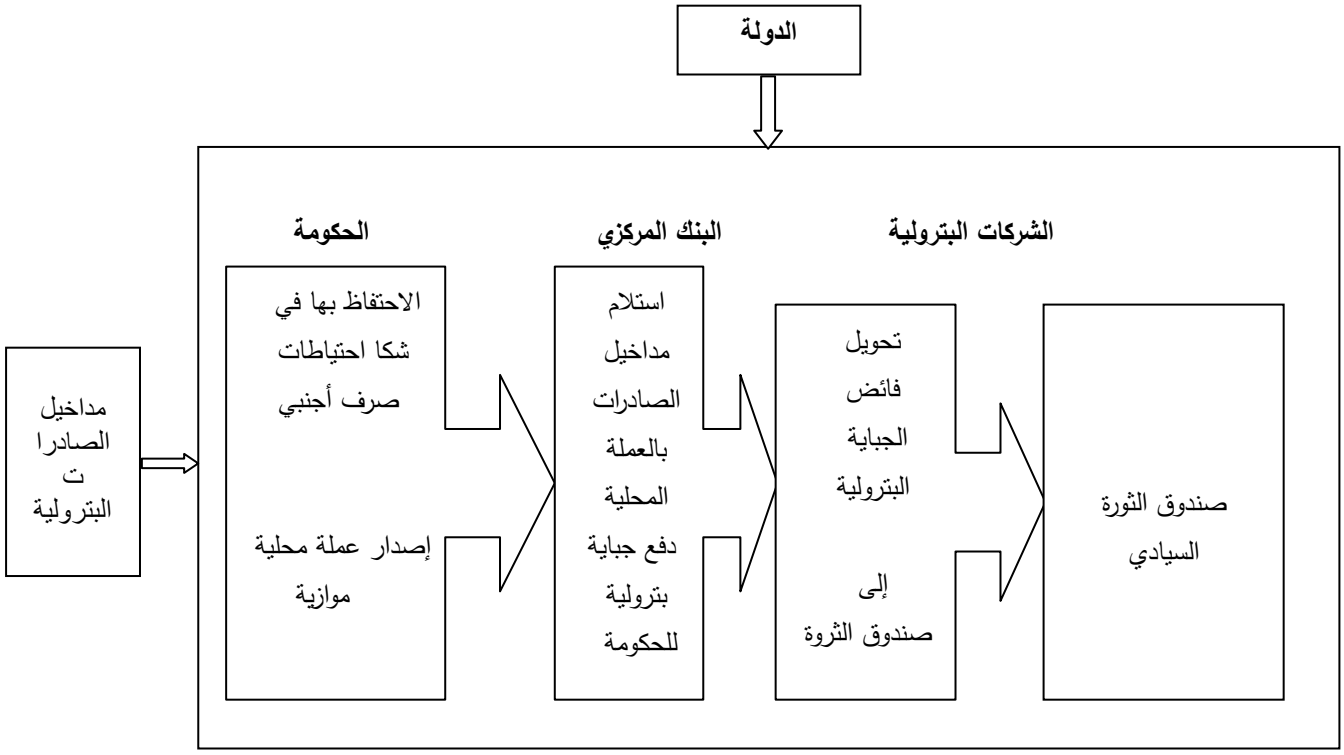

المصدر: سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثورة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، بسكرة، الجزائر، دامعة محمد خيضر، 2013، 2014، ص 120.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. خالد بن محمد البدوي، **الحوار وبناء السلم الاجتماعي**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الطبعة الأولى، الرياض 2011.

2. حسن بن موسى الصفار، **السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته**، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2 بيروت، 2002.

3. محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات**، الجزائر دار الوفاء، 2006.

4. نريمان عامر وآخرون، **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**، مركز المجتمع المدني، دمشق، 2013.

5. الغامسي خالد: **الحوار وآدابه وتطبيقاته في التربية الإسلامية**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الطبعة الأولى، الرياض 2011.

6. د. محمص أحمد الخضيري، **كتاب إدارة الأزمات**، مكتبة مدبولي الطبعة الثانية، القاهرة، 1998.

7. د. أحمد ماهر، **إدارة الأزمات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع طبعة، 2006، الإسكندرية.

8. د. إبراهيم عبد العزيز النجار، **السياسة المالية في الأردن والأزمة المالية الاقتصادية العالمية**، الإسكندرية 2009.

9. دوليد سا عبد الأحد عزيز النجار، **السياسة المالية في الأردن والأزمة المالية الاقتصادية العالمية**، جامعة فيلادليفيا، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.

10. محمد يوسف القروني... وآخرون، **الأزمات المالية العالمية والآفاق المستقبلة**، مكتبة المنهج التربوي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

11. د. عبد الهاوي يموت، **الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها**، إدارة البحوث، 2011.

12. عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**، الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.

13.رمزي زكي، **علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التربوي**، دار الهدف للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

14.حسين بعد المطلب الأسرج، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية**، سلسلة "دراسات إستراتيجية، العدد 140 مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2009.

15.عبد الوهاب كبرامان، **الاقتصادي الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي**، الملاحق الثاني تطور البنوك الخارجية، الجزائر، 2004.

16.لطفي بومغار ونوران سيد أحمد، البركات الاحتجاجية في الجزائر، مركز الدراسات، الطبعة الثانية، بيروت، 2013.

17.قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عقد بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2015.

18.مبروك ساحلي، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر في المال قاسيني الجزائر وإشكالية الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

19.بشير مصيطفى، نهاية الريع ، الأزمة والحل ، دار الجسور، الطبعة الأولى الجزائر 2015.

20.عبد الناصر حاجي، مأزق الانتقال السياسي في ثلاثة أجيال وسيناريوات، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2012.

21.زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، مكتبة نرجس، مركز دراسات الوحدة العربية شؤون اقتصادية 8 بيروت، 2006.

22.منظمة عربية مستقلة، **تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية للدول العربية، العدد 102، العهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011.

23.محمد عبد النور،**المشكلة الاقتصادية وحلول عملية**، دار السنور للنشر، 2007.

24.بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

المقالات: – لقرع بن علي، **السلم الاجتماعي بين دولة فاه ودولة الريع النفطي**، حالة الجزائر، جامعة مستغانم.

25. فخور، علي محمد، الدولة الريعية، والديمقراطية "جريدة النهار، الكويت، العدد 2464، 29 ماي 2015، ص 12.

26. صالح مظهر محمد "الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعرفة إلى اقتصاد الإنتاج مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص 42، 45.

27. رايس فضيل، "ربع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر، **مجلة الدراسات الإقليمية** ، المجلد 9، العدد 27 ص ص 216، 233.

28. شباب سيهام، "توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد، 4، العدد 10، 2014، ص ص 277، 295.

29. محمد على جواد، **التكافل والسلم الاجتماعي**، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث

30. زيادة عربية، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي "جريدة النور العدد 378، بتاريخ 6 ماي 2009.

31. فرحات عباس، اسعود وسيلة، حوكمة الصناديق البادية، مجلية الباحث الاقتصادي الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2015.

حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العاملية وسياسات مواجهتها في الدول العربية

مداخلة بالملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس 2009

32. تمرير أحمد بن بيتور وزير المالية، جريدة الخبر، والعدد 1095، جوان، 1994.

33. بوفيلح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر وأداة ضبط وتعديل الميزانية العامة**، في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 237.

34. حفيظ موالي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر، يومية الخبر العدد 5436 الصادرة في 10 ديسمبر 2008.

35. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.

الدراسات الغير منشورة

36. الكيلاني سري زبدو وتفاحة، ليلى مصطفى، **إثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي مؤتمر كلية الشريعة الدول الثاني (السلم للإجتماعي عن منظور إسلامي)** جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

37. العويدي، عليا محمد، دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي مؤتمر كلية الشريعة الدولي (السهم الاجتماعي من منظور إسلامي) جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2012.

38. مرزا علي، العرف: **الواقع والآفاق الاقتصادية**، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين بيروت، 2013.

39. نجار، أحمد منير، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع (التنمية المستدامة وسوق العمل) الجمعية الاقتصادية العمانية مسقط 2014.

40. صلاح عبد العاطفي، السلم ونبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ورقة عمل.

أطروحات جامعية:

41. إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإستراتيجيات اللازمة لموجهتها**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية جامعة كليمتنس العراق.

42. باحي إيمان، رقاب سهام، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النامية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة أبو ظبي**، مذكر ماستر، علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة.

43. حسين مهدوي، أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية، حالة إيران.

44. عبد الأمير رويج، الصناديق السيادية، الرمز الأخير لمعالجة الأزمات الاقتصادية

تقارير:

45. إبراهيم علوش، **الأزمة المالية**، الاقتصاد والأعمال، تقارير اقتصادية، الجزيرة نت.

46. نبيل حشاد، **الأزمة الماليةالعالمية وأثرها على الاقتصاد العربي**، الاقتصاد و الأعمال، تقارير اقتصادية، الجزئرة نت.

47.البنك الدولي، **أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن 21 أبو ظبي**، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008.

48.تقرير بنك الجزائر الصادر في 8 فيفري 2004 حول الوضعية المالية الخارجية ووضعية السياسة النقدية للجزائر خلال سنة 2003.

49.صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، الأزمة وما وراءها يونيو 2012.

50.الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 المتضمنة قانون المالية 2017

المواقع الإلكترونية:

51.الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي على الموقع:

www.niddle-east-online,com/?id=207948

تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة 18:00.

52.المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والنسيجية، مقياس الديمقراطية، 4-2014 على الموقع: تاريخ الإطلاع: 2017/03/28 على الساعة 21:00.

www.arabeform.net

53.جابي، عبد الناصر، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات 2015 على الموقع

www.dohainstitute.org/release/4b67864c-4156-4748-9c

تاريخ الإطلاع: 2017/03/29 على الساعة: 21:05.

54.هذا ما دفعته الحكومة لشراء السلم الاجتماعي على الموقع

www.eldilad.net/article/dutail?id=64062

تاريخ الإطلاع: 2017/04/18 على الساعة: 12:50.

55.النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع على الموقع

تاريخ الإطلاع: 042017/12 على الساعة: 14:30.

www.aljazairalyom.com

56.الحسن العاشي: ثمن الاستقرار في الجزائر على الموقع:

.Cannegieendoument.org/2013/04/25/ثمن الاستقرار في الجزائر /G1en.

57.إدريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل للتقشف على الموقع

تاريخ الإطلاع: 2017/04/19 على الساعة: 13:20

Cannegieendoument.org/sada/64722

58.عبد المنعم خالد، الجزائر... إجراءات تقشفية في 2017 على الموقع

http:halhadil.com/2014/12/13.

59.عثمان لحياني: انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر

موقع جريدة الخبر، متوفر على الرابط:

http:www.elkhaber.com/ar/politique/436907.htmel

60.صحيفة البلاد، انخفاض أسعار النفط اجتماعات أوبك... متوفرة على الرابط

http:www.elbila.net/article/detail?id=28054.

61.الجزائر تلتهم أكثر نصف مدخرات صندوق ضبط الوارد على الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2017/04/12/ على الساعة: 19:30.

www.elkhabar.com

المراجع الأجنبية:

- Michale l.ross.will oil droun the arab spring.on:
- www.foreeinaffaire.com/articles/68200/michel il-ross/unill-oil-douen-the arab-spring-on at: 18:00.17/03/2017

الفهرس

شكر وتقدير 3
إهداء 4
مقدمة ..... أ
أهمية الدراسة :..... ب
هدف الدراسة :..... ب
أسباب اختيار الموضوع :..... ب
الدراسات السابقة :..... ب
إشكالية الدراسة:..... ج
الفرضيات:..... ج
المقاربات المنهجية: ..... ج
التحديد الإجرائي لمصطلحات الدراسة: ..... د
خطة الدراسة : ..... د
صعوبات الدراسة : ..... د
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسلم الاجتماعي والأزمات الاقتصادية..... 5
المبحث الأول: ماهية السلم الاجتماعي. 2
تمهيد: 2
المطلب الأول: معنى السلم الاجتماعي وحقيقته. 3
المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي ومقوماته. 4
المطلب الثالث: أهمية السلم الاجتماعي وكيفية حمايته. 11

المطلب الرابع: السلم الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى. 15
المبحث الثاني: ماهية الأزمات الاقتصادية 18
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية وأنواعها: 19
المطلب الثاني: أسباب الأزمات نتائجها وخصائصها. 21
المطلب الثالث: المخاوف الاقتصادية وطرق اكتشاف الأزمة وحلها 23
المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى: 24
خلاصة:..... 26
الفصل الثاني : الأزمات الاقتصادية وآليات التعامل معها في ظل الأزمات الاقتصادية 28
تمهيد :..... 29
المبحث الأول : الأزمات الاقتصادية وتداعياتها. 30
المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية. 30
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية: 32
المطلب الثالث: آليات التعامل مع الأزمات الإقتصادية:..... 36
المبحث الثاني: ميكانيزمات وآليات تعامل الأنظمة العربي في ظل الضغط الاجتماعي 40
المطلب الأول: إنشاء الصناديق السيادية 40
المطلب الثاني: استثمارات الصناديق السيادية في الأسهم والسندات. 42
المبحث الثالث: النظام الجزائري وتعامله مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. 45
المطلب الأول: أزمة 1988 وأزمة 2014:..... 45
المطلب الثاني: الآليات والتدابير المتخذة 46
خلاصة الفصل الثاني:..... 52
الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على السلم الاجتماعي..... 53
المبحث الأول: سياسات الحكومة في شراء السلم الاجتماعي ومراحل تطبيقه..... 54

المطلب الأول: دور المداخيل الريعية في تحقيق السلم الاجتماعي. 54
المطلب الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي لشراء السلم الاجتماعي. 61
المطلب الثالث: تراجع أسعار النفط على السلم الاجتماعي. 63
المبحث الثاني: مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر. 66
المطلب الأول: السلم الاجتماعي في ظل استمرار ريعية الدولة. 66
المطلب الثاني: السلم الاجتماعي في حالة نضوب النفط 67
المطلب الثالث: السلم الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد..... 69
الخاتمة..... 73
التوصيات:..... 75
أفاق البحث: 77
الملاحق 78
قائمة المصادر والمراجع: 80
الفهرس 87